

سنة ثمان مائة على الجدد دون الاستمرار
عبد الله بن عبد العزيز

مع كونها عاطلة عن حلية الذوام والقباب التي يدل عليها أهمية كون الله على المضارع يدل
على الاستمرار بالوجود في وانه اولى بالا اعتبارا في هذا المقام من التباين والذوام لذلك
الاول بحققت المقابلة على ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام واصناف الافعال التام متحدة
على استمرار التجدد فلا يخلو الحمد من انعام جديد ومن يد الاحسان غيب من يد الظهور
اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال واما التثنية صيغة المتكلم مع الغير على صيغة
المتكلم وحدها كما ذكر في المفصل فلهذا على عظم شأن حمد الله تعالى لما تضمنه من الاشارة
الى ان هذا الامر العظيم والخطيب الجسيم مما لا يمكن ان يتولا وحده بل يحتاج الى معاون
ونصير ومنه يظهر ورتبها يدل على ان هذه اشارة الى ان حمد سبحانه ليس مجرد للسان بل به وبالكلام
واذا كان ايضا على ما قال الامام الرازي ان حمد الله يعلم للوارد الثلاثة وبوجه ان يجعل ما يحس به
من الوارد الثلاثة حاملا كما يجعل ما يقطع به طعا كالشك في وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق
في قوله عليه السلام ان صلاة الجماعة تقضى على صلوة الفذ بسبع وعشرين درجة ان صلوة
الجماعة هي الصلوة بالظاهر الباطن و صلوة الفذ هي الصلوة بالظاهر فقط وان تحرف
الخطاب في مجردك على اسمه تعالى الدال على استجماعه تع لجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا
الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى الدلالة عليه في الكلام بل بما يدل على ان ترك ذكر ما يدل
عليه وحق بحققت المقام بل المهم الدلالة على انه قوي للمعاد عرك الاقبال وداسع التوجه
الى جنبه على الكمال حتى خاطبه على اسمي بيان في اللطيفة الشفعية بالا لغات في ايات
تعبيرها تأخير المفعول على تقديره الدال على اختصاصه بالذات في المقام كما ذكر في المفصل
لان تقدير الحمد كما سيجي اشد طباقا بحققت المقام وسما على ما هو الاصل من تقديره للعامل

[illegible]

من قبل كل شيء لا بد من التمييز بين النوعين من الاستقراء
 النوع الأول هو الاستقراء الكمي وهو الذي يعتمد على
 التكرار والعدد وهو الذي يثبت به القوانين العلمية
 والنوع الثاني هو الاستقراء النوعي وهو الذي يعتمد على
 التشابه والقياس وهو الذي يثبت به القوانين الفلسفية
 والدينية

على المعول وطائفة من نظم الاشياء الى ان ما يستقر به تقديم المعول من الاختصاص ابركفت
 مشهورة واستقر اية في العقول متناه ذكر ما يدل عليه بل ربما يدعي ان ذكره من حصول
 الكلام مع ان مشرب الاختصاص هو هذا لا يصنع مشرب الشبهة فان الناس هنا
 تصور افراد وانه يتوقف ظاهر اعلی ان يعتقد المحاط ان الحاء والثمن مشرب وفيه ما فيه
 وحمل التقديم على مجرد الاهتمام وان كان دافعا للشبهة لكنه محتمل لاجل المقصود احكام
 راجح لان التخصيص لا يتم للتقديم غالبا واو كلمة يا للشيء عند البعيد على ما قيل
 قوله يا من شرح مع انه سبحانه وتعالى اوجب اليما من اجل الورد خصما النفس واستبعا
 طاعن مظان الزلعي فقدم شرح الصمد على تنوير القلب لكان الصمد وعاء القلب
 ونحو مقدم الدخول النور في القلب ذكر للبيان في شرح الصمد والنيك في تنوير
 القلب لكان التبيين ابلغ من البيان على ما ورد في الزيادة في اللفظ بوجوب الزيادة في
 المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير للقلوب على من شرح الصمد ولا يبلغ احكام
 بلا حقي والقياس فتح التاء في التبيان كالترك او كهاشاد والمراد من التخصيص التبيين
 تبين اي كونها الصاعن البصير في اتمام المرام وصافيا عن كدر النقصان في احكام المقادير
 والمهام ولوامع التبيان جرح ان يكون من اضافة للشبهة به الالمشبه كجرح الاء
 اي التبيان الذي كالبرق للامعة في الاضاء وصح ذلك امكان التبيين للتبيين
 اطلاقه على الكثير والقليل واما المبالغة ويجوز ان يكون استعارة بالكنية تشبيها
 للتبيان بالبرق المحاطة ويكون اتيان اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللعان لكونها
 مصدرا على رنة ناعمة للتبيان استعارة تخيلية هذا والمنا المعول من مطالع المنادى

من قبل كل شيء لا بد من التمييز بين النوعين من الاستقراء
 النوع الأول هو الاستقراء الكمي وهو الذي يعتمد على
 التكرار والعدد وهو الذي يثبت به القوانين العلمية
 والنوع الثاني هو الاستقراء النوعي وهو الذي يعتمد على
 التشابه والقياس وهو الذي يثبت به القوانين الفلسفية
 والدينية

من قبل كل شيء لا بد من التمييز بين النوعين من الاستقراء
 النوع الأول هو الاستقراء الكمي وهو الذي يعتمد على
 التكرار والعدد وهو الذي يثبت به القوانين العلمية
 والنوع الثاني هو الاستقراء النوعي وهو الذي يعتمد على
 التشابه والقياس وهو الذي يثبت به القوانين الفلسفية
 والدينية

من قبل كل شيء لا بد من التمييز بين النوعين من الاستقراء
 النوع الأول هو الاستقراء الكمي وهو الذي يعتمد على
 التكرار والعدد وهو الذي يثبت به القوانين العلمية
 والنوع الثاني هو الاستقراء النوعي وهو الذي يعتمد على
 التشابه والقياس وهو الذي يثبت به القوانين الفلسفية
 والدينية

ان بعد تشبيه التبيان بالشمس في الجملة الشاق ولا يبعد استعمال المعاني في ان
كان كثرها يستعمل في البرق والمناجاة ان يكون بالباء الموحدة بعد الميم بمعنى اللفاظ و
ان يكون بالفاء المثلث بمعنى القرآن ولا فلا يستعمل في مقابلة المعاني ومطالعة المنا
من اضافة المشبهة الى المشبهة اي الثاني الى هي كالمطالع ولا يخفى ما في الجمع بين
الكتب من التخصيص في الايضاح والتبيان المطالع وذكر البيان والمعاني سيما التخصيص
ولا يضر من اللطافة قولنا ونضرب على نبيك محمد ينبغي للعاقل ان يستعين
في جميع اموره وكل شيونه بحجاب الحق بخانه وتعالى ويسأله افاضته طيبه وانما ينبغي
لكن لا بد من نوع ملازمة وقرب معنوي بين المفيض المستفيض لكونا متعلقين
غاية التعلق بالغلق البشري والعوائق الدنيوية ومد تشديد اذنا من المذات الحسية
والشهوة الجسمانية وكونه تعالى غاية التجرد وطاية التقدير كقول الملائكة تقف
راسا فاحتنا في سلوك سبيل الاستفاضة من اجل ان متوسطه وجهه
وجهه تعالى فيوجهه التجرد يستفيض من الحق ونوجه التعلق بفيضه علينا لان
التجرد يستلزم ملازمة محاور الحق ونوجه التعلق بفيضه ملازمة لنا وهذا المتوسط
اشرف ما في الحق اعظمهم شبة وارفعهم مرتبة فينا صلي الله عليه وسلم فلذا توسل
ارباب الصفاية مستعملين في افصحها بالصلوة على النبي ولذلك ايضا توسلوا بالصلوة على
الان في عمل الاصل الكوثر في صلاتنا وسبقنا في الصلوة فان ملازمة الان والاصحاب
محبابة اكثر من ملازمة الله تعالى ولا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و
كاتبه اكمل واقر ان ملازمة الله تعالى حصوله اكثر واكثر لفظ النبي على الرسول

في الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و
في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و
في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و

قوله في الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و
قوله في الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و
قوله في الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و

قوله في الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و
قوله في الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و
قوله في الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يمتنع اللان المحجب اكثر من ملازمة الله عليه الصلوة و

قولي اني اقبل يا من الوجود اقول قد
 كن عين كسب العلم ان السبب في الوجود
 مني الا ان اقول او منقول ان السبب في الوجود
 قولي اني اقبل يا من الوجود اقول قد
 كن عين كسب العلم ان السبب في الوجود
 مني الا ان اقول او منقول ان السبب في الوجود
 قولي اني اقبل يا من الوجود اقول قد
 كن عين كسب العلم ان السبب في الوجود
 مني الا ان اقول او منقول ان السبب في الوجود

ثم في لفظ التي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قبل انه من النبوة وهي ما ارفع من الارض
وفي الصحاح فان جعلت التي ما خرجنا منه اي انه يعرف على سائر الجاهل في ما مر له غير المحسنة
وهو شين بمعنى معقول قولنا الموبد كذا لعل ايحاز له طيل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء فكذا لا يحاز
المجرات التي يعرف بها اعجازهم المتحدّين عن معارضته هم ولا يمان غفل ان يسميه منبها وقد
يقال اضافة دلائل الاعجاز اليه هم كما في قوله سبحانه وما لك لانه لا يتعارف ومعه ما يباع
المتحدّين وانما يتعارف وصف مجراته بذلك فكذا لعل ايحاز له معنى معقول وقد لا يحسن
جعل المجرات دلائل الاعجاز لنفسها للمتحدّين ثم معنى فانيد المجرات وتوقفتها باسمي الرب لا
ان اعلى المجرات والهاها وارفعها واسماها هو القرآن واعجاز لما فيه من اعجاز البلاغة
وطائفا ولا يستعان براد بدلائل الاعجاز دلائل الاعجاز والقرآن والاضافة الى الرسول صلى الله عليه وسلم
لا تضيف القرآن اليه ومعنى تأيدها كما مرار البلاغة انما اقوى دلائل الاعجاز وما تسمى
في انبات المدلول بقوى الدلائل قول في مضمون المضمون وق يصير القوس وهو ان يعطف
حتى يسهل تفرده الى القى الاولى وذلك في اربعين يوما ويطبق على موضع التفسير في كذا
في الصحاح وفي كتاب الخلاصة في اللغة للضمار الميدان والمراد ههنا ميدان تبيان القوس
وكذا في لغة ان تفرز في اخير ميدان التسمية قصبة في احد قوسه واخذ القصبة على
سابقا فاحراز قصبات السبق كما في عن السبق والبراعه من برز الرجل وفاق على اقول
فالكلام قيل شبه حال الال ولا يحاط في السبق على من سواه هم في باب النصيحة حال
من سبق القوسان في الميدان واستعمل ههنا الالفاظ يستعمل ههنا من غير ان يحصل
التعريف والفردات ويحمل اللكنة والتجسيم والتدريج قوله المدعو بعد التقاء او تقاء

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

هذا والمراد من رغبة المار السلف ما يقع من انوارهم من لطائف الفوائد وشرف الفرائد في هذا الفن
 او راجحه ونفاق سقوا لا اعتداد به ولا التقا اليه او من يقف في احوال الفن وينشرها
 ويرويها بالاشتغال بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من رغبة انما السلف
 للمولى الاعظم بها والذين الحلول في قولهم وسالك باعناق مظايا تلك الاحداث
 البطائح الاطلسيل واسع فيه دقان الحصى جميع على الاباطح والبطائح على غير القياس
 والمعنى ذهب تلك الاحداث ونخصيص اعناق بالذكر لان الشعر والبطون وسيد
 الابل انما يظهران فيها غالبا والكلام تغفل نسبتها محال ذهاتك الاحداث هانها
 السائر في على المطايا في البطائح وسيلان البطائح باعناها وحيوان يعتبر تشبيه
 الاحداث بالسائر عليها في الذهاب سبيل الاستغارة بالكناية ويكن اثبات المطايا لا
 تخديلا وذكر الاعناق وسيلان البطائح هان شجوان يعتبر تشبيه الاحداث
 بالمطايا على طريق الجحيم للماء ويكن ذكر الاعناق وسيلان البطائح هان شجوان
 للتشبيه قولهم واما الاخذ ولا انتها ذكره ان جملة سائلوا اختصار النظم معللين بان
 اربا البطائح فاقصر همهم ان اصحا الانحال قصدوا الاخذ ولا انتها واعتدائيا من غير
 مشق طمعا ذكر الامتثال بما يستحسنه جميع الطبائع ليس قد في البشرات هذا الفرق كسند
 من ركبته العاقل للدفع نالنا من قليلهم ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ ولا انتها امر ينشط لان
 من ركبته العاقل للدفع نالنا من قليلهم ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ ولا انتها امر ينشط لان
 فلا ريب من كل اكرم نصيبه في التعليل لما تقدم ذكره الليب ما حجة ايضا وبعض النسخ لا
 بالولو وهذا يستغفر على الوجهين اما على اول ظاهر اما على الثاني فانه على طر فلو وكيف

عن نظر الطالبين ويمكن ان ينظر اليه فصار ذلك كفض الخاتم يضع الفلاد على طرف الخاتم
وهو بنت ضعيفهما اخص بهما الصبر كناية عن نهيل احدهما وخصيما ونسب
طريق الوصول الى وصاها رافى الشئ رافى اى عجبني ارفع شرفه هذا قول هو التناء
باللسان التناء وان اخص باللسان حقيقة لكن ذكره كروح لغوا التخصيص مقابل الجمل
للتكر والتضيق باختصاص المحر باللسان وانما مرادنا قصد ههنا بيان الفرق والنسبة
بينها بطريقها سبق ردمن يفرع النسبة بينهما على نوعها ولذا قال سواء بغلق النعمة او
بغيرها وسواء كان باللسان او بالحنان او بالكرامه وان كان الاطلاق في التعريفين
ذكر هذين التعميمين وتلاين ذكرهما بان التناء يطلق على اللسان حقيقة كما في فواك الشئ
الله سبحانه على ذاته وفي الحديث انت كما انتيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد اللسان احتراز عن
ذلك وينتجه عليه ان كونه اطلاق التناء عليه بطريق الحقيقة ثم لو سلمنا لظاهر
المراد من كونه باللسان ان يكون قولك لا تشك ان ذلك قول وان لم يكن بجوارحه للسان لانه
عنه والتعريف كونه باللسان على الفاعل العلى يكون لشيء يتبادر كونه ان يكون قولك وبالجمله
الله تعالى ان كان حقيقة فحتم ايضاً كذلك وان كان مجازاً فحتم لا وجه للاحتراز بقيد اللسان
عنه لانه على الاول الاحتراز بل لا يبع التعريف لا بما ذكرنا من دقة العلى وعلى الثاني كما حذر
الاحتراز واعلم ان بير التعريف لا لا ذكر ههنا وبيان ما ذكر في الشرح وهو التناء باللسان على الجمل
عمر من جمل لا يشك ههنا في كونه على الجمل من ذكر قيد كونه على قصد التعظيم وعكس الشرح والمثل
هنا يصدق على التناء على قصد التعظيم لا على الجمل لاجل المذكور منه ويصدق المذكور منه
شاء على الجمل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور ههنا فان عند حقيقة المحر كالا مرن

(Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional text related to the main passage.)

الامر من فاعل في كلا التعريفين ظاهر لا شتمال كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونهما على الجمل
 فالحل في التعريف المذكور هو ان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط فالحل في التعريف المذكور لا يبعد
 ان يرجح الاخير فيستقيم ما ذكره من ان اصل الذي على ظلم بانواع الشياء على فعل من فعله لا يقال
 النفوس غير حرة على قصد التعظيم فظاهر ان هذا لا ينافي مع هذا الحامد لا ينافي مع فعل الله لا ان
 يقال الجمل اعم من ان يكون في الواقع ويجعله الحامد جليلا وذا الظاهر ان الحامد في الصفة المذكورة
 المحقق على جليلا وبصوره بصوره بغيره في ذكره وانما يختص به لا من اختياره في ما ذكر
 ههنا مطلق عن التقييد ولا بعد ان يرجح الاطلاق بانه لا يوجد شك في حمد الله تعالى
 على صفاته لا هذا المستباح اختياره عند ظهوره ولا من حد من صفاته الماعرف في موضعه ولا
 يرجح الى اويل في الجمال الى الملكات النفسانية من العلم والشجاعة والحلم ونحوها
 او بالبحان لا يقال كيف بنى الشكر الجحاني اعني الاعتقاد اعني التعظيم لانه لا معنى لانباء بالنسبة
 الى نفس المتكلم ولا يصدق بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه ولو اطعته الشكر يقول او فعل
 فذلك المطلع هو النبي حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالنسبة جامعاً ولا
 قولاً او بالبحان صحيحاً لانه لا انباء له اصلاً لا نقول معنى الانباء ان يفيد معرفة النبي معرفة
 النبي عنه ولا يصدق ويصدق بالنسبة ولا يصدق ذلك في الشكر الجحاني ما ذكره من جرح الانباء
 والمطلع المذكور ان اراد به صرح الانباء تعظيم المنعم فعليهم مع ظاهر بل هو منبذ عن الاعتقاد و
 الاعتقاد اعني التعظيم وان اراد به صرح الانباء الاعتقاد فيسلم ولا ضير لا الى الكلام
 في الانباء عن التعظيم وقد بوجه السؤال على ما ذكر من ان الاعتقاد بالبحان من قسم الشكر
 لانه ليس بشكر لا نفاء لانه انباء فيه لعدم العلم به ولو اطعم عليه بل هو ذلك المطلع هو الشكر

فانما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من انما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من انما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من
 وقد عرفت شتمال التعظيم على الامر من انما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من انما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من
 فالحل في التعريف المذكور هو ان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط فالحل في التعريف المذكور لا يبعد
 ان يرجح الاخير فيستقيم ما ذكره من ان اصل الذي على ظلم بانواع الشياء على فعل من فعله لا يقال
 النفوس غير حرة على قصد التعظيم فظاهر ان هذا لا ينافي مع هذا الحامد لا ينافي مع فعل الله لا ان
 يقال الجمل اعم من ان يكون في الواقع ويجعله الحامد جليلا وذا الظاهر ان الحامد في الصفة المذكورة
 المحقق على جليلا وبصوره بصوره بغيره في ذكره وانما يختص به لا من اختياره في ما ذكر
 ههنا مطلق عن التقييد ولا بعد ان يرجح الاطلاق بانه لا يوجد شك في حمد الله تعالى
 على صفاته لا هذا المستباح اختياره عند ظهوره ولا من حد من صفاته الماعرف في موضعه ولا
 يرجح الى اويل في الجمال الى الملكات النفسانية من العلم والشجاعة والحلم ونحوها
 او بالبحان لا يقال كيف بنى الشكر الجحاني اعني الاعتقاد اعني التعظيم لانه لا معنى لانباء بالنسبة
 الى نفس المتكلم ولا يصدق بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه ولو اطعته الشكر يقول او فعل
 فذلك المطلع هو النبي حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالنسبة جامعاً ولا
 قولاً او بالبحان صحيحاً لانه لا انباء له اصلاً لا نقول معنى الانباء ان يفيد معرفة النبي معرفة
 النبي عنه ولا يصدق ويصدق بالنسبة ولا يصدق ذلك في الشكر الجحاني ما ذكره من جرح الانباء
 والمطلع المذكور ان اراد به صرح الانباء تعظيم المنعم فعليهم مع ظاهر بل هو منبذ عن الاعتقاد و
 الاعتقاد اعني التعظيم وان اراد به صرح الانباء الاعتقاد فيسلم ولا ضير لا الى الكلام
 في الانباء عن التعظيم وقد بوجه السؤال على ما ذكر من ان الاعتقاد بالبحان من قسم الشكر
 لانه ليس بشكر لا نفاء لانه انباء فيه لعدم العلم به ولو اطعم عليه بل هو ذلك المطلع هو الشكر

فانما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من انما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من انما لا يوافق في تعريف التعظيم على الامر من

فصل في الكلام والنيات ما اذا وجد فلا يل بقدر اسم الفاعل اجابة للداعي فتشعر
وتقدم المحرر باعتبار انه اهوه لا يقال هذا الاهتمام عارض في اسطة المقام الاهتمام باسم
الله تعالى والذي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وليس بتقديم فيتعين ان لا يكون
كون البلاغ مطابقة الكلام يقتضيه المقام رعاية الامور الدائمة في ربح العارضي وقد
يجازيانه ابرج العارضي بل تعارضت اقطا فيعمل ما هو حاصل من تقديم المبتدأ
على الخبر سيما اذا كان المبتدأ سادسا للعامل محسب الاصل فان ثبته العامل بتقديم
على معموله قول كما ذهب اليه صاحب الكشاف في خبر المذكر لان صاحب الفتح ذهب الى
ان اقرا الاو ومنزل منزلة اللزوم غير متعدي الى مخرقة باسم ربك متعلق باقرا الثاني
قول ايها الفصول العبارة ادج لفظ الايام مع انه ترك في الشرح لانه لا يوصو
حقيقة عن الاحاطة لا مكان الاحاطة الا على ما يمكن توجيه الترتيب بان حمل الاحاطة
على ما هو الكامل منها وهي الاحاطة التفصيلية اذ لا شك في صدور العبارة عن
ولو اخرجت الاحاطة على اطلاقها يمكن توجيه الترتيب ايضا لكن كما ذكرنا في حاشية
الشرح ويمكن توجيه ذكر الايام على تقديم حمل الاحاطة على التفصيلية بان حذف
التمثيل ليدل بطريق القطع على صدور العبارة يجوز ان يكون المحذف بوجه اخر وانما
يقتضيه ما به فلذا ذكر الايام يستقيم على تقديم اجراء الاحاطة على اطلاقها وحملها
على التفصيلية لا يحلف واما تركه فاما ما يستقيم على الثاني بلا تحلف على الاول يتكلف فالد
ولي قول الاول انما هو اختصاصه بشي من شي يعني في ذكر النعم به فاما انما ذكر بعضه كرجية فتبين
اختصاصه بالحق كذا انما ذكر النعم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفى ما عد المذكر

هو الصبر على الامور مع كونه ظاهراً للظهور والظهور في حاشيته من سنة ١٢٠٤
هو الصبر على الامور مع كونه ظاهراً للظهور والظهور في حاشيته من سنة ١٢٠٤
هو الصبر على الامور مع كونه ظاهراً للظهور والظهور في حاشيته من سنة ١٢٠٤

فائدة التخرج بآلة تعرقا هـ من حضضا الجمل الى ذروة العلم فيظهر وجه كونه
نعم غاية الظهور كما قال صاحب الكشاف قوله تع وعلم الانسان ما لم يعلم اي نفاه
مطلبة الجمل الى نور العلم وقد يقال ملا حظته عموم كلمة ما يورث الفائدة قوله اي
الخطاب المصنوع يعني ان الفصل المصدر بمعنى المفعول او الفاعل فهو مجاز لغوي وذلك
ان يحمل الفصل على المصدر على ما هو حقيقة وتفيد التورية في اضافته الى الخطاب
على طريق قطع وقدره اخلاق ثياب فاصلا خطاب فصل نحو رجل عدل وانما هي افعال
واذ باروكا كان هذا اوفى بما عليه اللعان حيث روي الخبر العقل في انما هي افعال وادبار
على قول الضائي ذات افعال وذلك ان لا يقسم الكلام في مجزأ اصلا بمعنى ان تع اعطى الرسول
كون خطابه مفعولا او فاصلا على ان يكون المصدر من المعلوم والمجهول وفي هذا الوجه
قدرة ولطافة فان حقيقة النعمة المختصة بمن اوتى فصل الخطاب وكمال الشرف
انما هو كون خطابه فاصلا او مفعولا لا ذات الخطاب قوله يتبين من تدقيق الشرح
اذا علمت بيتا يعني ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد مما يحيل فهمه
الكلمة والكلام وقد يكون الفصل بمعنى المفعول لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب
يكون مفعولا لا يكونه فاصلا قوله بدليل اهيل لان التصغير يراد الشيء الى اصل
وعلى ما نقله الكسائي من بعض العرب انه قال اهل واهيل وال واويل فانظر ان
اصلا الى امر تدن قوله جمع طاهر بناء على ما اشتهر من جواز افعال في جمع فاعل كما صاحب
واصحاب التحقيق كما ذكر في شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعال
فامعاب جمع مصعب بالكسر تخفيف صاحب كثر وانما ارجع مصعب بالثقل

[illegible][illegible]

فان قيل فومر عاين
 الامم كالأول السائل لمن والعراق
 بالاضل كالصغير فلهذا قلت القام اوفى
 بالوجه الوجه ١١ عبد الباقى

[illegible]

في البياض و في اليومين من وقت يفتح كحل البوغل
 لا بد من نقع البياض على النار الى ان
 يستدار حتى يتغير لونه من الاحمر الى البياض
 في البياض و في اليومين من وقت يفتح كحل البوغل
 لا بد من نقع البياض على النار الى ان
 يستدار حتى يتغير لونه من الاحمر الى البياض

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

الكلام بمعنى الفعل كما قبل عن سبق في مررت به فاذ الله صوابا حار ان صاحب
 المصدر هو معنى الجملة لا اشعارها بمعنى الفعل او ما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار هذا
 الفعل ان الحال كان طرفا على فيه العامل الضيف كعني حروف النفي وحرف التنبيه ولا
 كما سبق فيكون ان يعمل فيه معنى حروف التفسير قوله تقريبا يحتمل وجهان يجعل قوله
 تقريبا علة لقوله ورتبه وتسهلا او طلبا على اختلاف المنسخ علة لقوله لو بالغ وعكسه
 ترجحا بالاتصال وان يجعل كل منهما علة لكل منهما وان يجعل كلاهما علة للاخير وان
 يجعل علة الاول والفعل المتقدم كما ان الفصول في المتأخر كلامه رج بالنظر الى الظاهر
 الوجه الثاني والرابع ويحتمل ان يحتمل الثالث بان يقال قوله تقريبا وان كان علة
 لكل من الفعلين لانه تعرض لوجه عليه الاخير لانه المحتاج الى البيان لما فيه من
 حفاء واخراج المعنى قوله معنى لما ابلغ كانه للاشارة الى ان رتبت المبالغة ليس عين
 معنى لو ابلغ لوجوب تباين المضمن والمضمن ولو لم يذكر المعنى لخصا ايضا لان اللفظ
 يتضمن معناه فيضمن ما يتضمنه لان مضمن المضمن الشيء مضمن للذات
 الشيء لكن كان الكلام خاليا عن ذلك المعنى قوله وتعم الوكيل عطف امارة
 جملة هو او حسي قبل لان الواو والعطف قبل للاعتراض على فذهب من جوف وقوعه
 اخر الكلام ولو سلم فلا نسلم ان المعطوف عليه هو حسي او حسي كولايجي ان يكون
 اما اسال الله وانه جملة جالية وعطف الانشاء على الاخبار فيجعل لها محل من
 الاعراب جائز لا جواز لنسخ جوازه ولو سلم ان المعطوف عليه هو حسي فاما يلزم
 ما ذكره عطف الانشاء على الاخبار لو كان هو حسي جملة اجبارية وهو مسموع لا يجي ان

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

٢٩

عالم برود الاستعمال في كفاية تفصيل الحقائق
والأدلة والاطلاق القديمة على تفصيلها في كفاية تفصيل الحقائق
باعتبارها بالواقع والاداءات الباشية الموصوفة في كفاية تفصيل الحقائق
على علمه بالاداءات في الاساس في حقيقة حيث قال قديمه
قدرة تفصيلها في كفاية تفصيل الحقائق
من التي تفصيلها في كفاية تفصيل الحقائق
قوله في كفاية تفصيل الحقائق
ارباب الاصطلاح كذا في كفاية تفصيل الحقائق
ان لا يتم النقل الى كفاية تفصيل الحقائق
في كفاية تفصيل الحقائق وقد نقل من كفاية تفصيل الحقائق
في كفاية تفصيل الحقائق

بطريق التعريف العهد اشارة الى السابق يقال للمعنى في التعريف العهد ان يذكر الشا
ثانيا باللفظ وينبغي ان يكون ذكره مجردا عنه ايضا والسابق هنا اعنا هو المعاني والبيان
والبداهة ولم يذكر هنا ما يستعمل كونه افنونا فكيف يجعل الفنون اشارة اليها المثل
تحت ذلك باعتبار ان كونها افنونا ظاهر جدا فمما عذر له فيكون معنى الفن
الاول باعتبار كونه اشارة العلم للمعاني بمعنى علم للمعاني فيلحق حمل علم للمعاني
عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن الاول اشارة
الى ما ذكرناه وهو الذي يختص به عن الخطاء في تادية المعنى للراد والفن الثاني
الى ما ذكرنا من انه هو الذي يختص به عن التعقيد للمعنى والفن الثالث الى ما ذكرنا
وهو الذي يعرف به وجوه التحسين لا يقال قد ذكر سابقا ان الذي يختص به عن
الخطاء في تادية المعنى المراد هو علم للمعاني فلجعل الفن الاول اشارة الى ما يختص
به عن الخطاء في تادية المعنى المراد يكون حمل علم للمعاني عليه مكررا خاليا عن الفائدة
لاننا نقول لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث اذا دلالة إعادة فيهما قطع ذلك
في الفن الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة في سلك واحد قولنا مأخوذة من مقولة
الحديث اراد انها منقولة عنها المناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقولة ومقولة
العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل ان يراد انها مستعارة منها فيكون
لفظ المقدمة مجازا فيها ولا يبعد ان لا يلزم النقل والتحويل بان يقرباها في الأصل
صفة متحدة موصوفها ثم أطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
منقول عن العلم وعلى سائر الالفاظ للكتاب والنماء اما للنقل من الوصفية الى الاسموية او

[illegible][illegible]

لے آج سب سے پہلے اس کے لئے دعا کرو کہ اللہ تعالیٰ اس کو اپنا پیارا بنالے

[illegible]

بالعصا
تستغنى بها واما بعد
فمن طريق الترتيب والتركيب
للمواد طريق التفتيد فلو كان التركيب
وصفت انما ليفت والتفتيد فلو كان التركيب
بجوانب الكلمة فان استعمالها وان كان الطريق
التي تسمى فيها الا ان خلوصها غير خلوص الكلام
عبدوك في كل طريق فلو لم يكن التركيب
اللفظي كما تجتمع افعالها على ما في التركيب
في اللفظ واللفظ على ما في التركيب
مقابلته الشئ في الجميع والتركيب
ويستعمله العبد البديري

الفضل الذي افاضه الله علينا في هذه الدنيا
هو ان لا يكون لنا من الدنيا شيء
فانما الدنيا دار فانية
والدار الآخرة دار باقية
فانما الدنيا دار فانية
والدار الآخرة دار باقية

قضاة الكائن
 اور اجا می الکلام
 یزوی قولہ فادالہ
 الفیض علیہ
 محمد البدر
 غیب سمیع
 ان الامور
 فلا خاف
 الشریف
 ان بذر

[illegible]

العامة نعم المعاني المختلفة وأما مشتركة فيها وقد ورد على الحاجب فيما فعل مقبلة
 المستثناة أو أنه تعريف لنفسين بأن لا حاجة اليه لأن القسمين مشتركين فيما يخص تعريفهما
 المذكورين بعد ذلك لا يخفى كما ذكرنا في الباب قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخ
 عن سماع لما ذكر في الشرح أن الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين
 المستثناة من استعمال كلامهم كثيرا لا استعمال على السنة العرب لموثوق بعينهم
 وما ذكر المصنف من الخلوص لا شك أنه ليس عين هذا الكون ولا امراضا ذاعلية فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون بما ذكر من الخلوص فان ادنى درجات التعريف
 ان يكون صادقا على المعرف وهذا خلوص هذا الخلوص على الكائن هذا الكون لا يوجد
 صدق خلوص على الكون فان صدق الشق على المشتق لا يستلزم صدق المشتق على
 كالألف واللام والكاتب والناطق والكتابة نعم فتجتمع الصدقان كما في الماشي والمحرك
 والشيء المحرك لا يقال إذا لم يصدق خلوص على الكون اذ هو الفصاحة لم يصح
 تعريف الفصاحة بالخلوص أصلا فكيف يحكم بالتشايخ لانا نقول ان لا بداء كثيرا
 ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بحجج بان تصوة المعرف يستلزم تصوة المعرف
 ولا يحتاجون على علم المعقول من وجوب كون المعرف محمولا على المعرف مع أن
 من أهل المعقول من يجوز التعريف بالمباني كتعريف البيت بالحدادان لا ربع والسقف وما
 نقل عنده ان وجه صحة التعريف في الجملة هنا قصد المبالغة وإدعاء ان الخلوص
 هو الفصاحة فزيادة بعضهم ولا يصح عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 الأدباء كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه في باب التعريفات وقبل وجه التشايخ

قوله فادع على الحاجب المستثناة أو أنه تعريف لنفسين بأن لا حاجة اليه لأن القسمين مشتركين فيما يخص تعريفهما
 المذكورين بعد ذلك لا يخفى كما ذكرنا في الباب قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخ
 عن سماع لما ذكر في الشرح أن الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين
 المستثناة من استعمال كلامهم كثيرا لا استعمال على السنة العرب لموثوق بعينهم
 وما ذكر المصنف من الخلوص لا شك أنه ليس عين هذا الكون ولا امراضا ذاعلية فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون بما ذكر من الخلوص فان ادنى درجات التعريف
 ان يكون صادقا على المعرف وهذا خلوص هذا الخلوص على الكائن هذا الكون لا يوجد
 صدق خلوص على الكون فان صدق الشق على المشتق لا يستلزم صدق المشتق على
 كالألف واللام والكاتب والناطق والكتابة نعم فتجتمع الصدقان كما في الماشي والمحرك
 والشيء المحرك لا يقال إذا لم يصدق خلوص على الكون اذ هو الفصاحة لم يصح
 تعريف الفصاحة بالخلوص أصلا فكيف يحكم بالتشايخ لانا نقول ان لا بداء كثيرا
 ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بحجج بان تصوة المعرف يستلزم تصوة المعرف
 ولا يحتاجون على علم المعقول من وجوب كون المعرف محمولا على المعرف مع أن
 من أهل المعقول من يجوز التعريف بالمباني كتعريف البيت بالحدادان لا ربع والسقف وما
 نقل عنده ان وجه صحة التعريف في الجملة هنا قصد المبالغة وإدعاء ان الخلوص
 هو الفصاحة فزيادة بعضهم ولا يصح عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 الأدباء كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه في باب التعريفات وقبل وجه التشايخ

قوله فادع على الحاجب المستثناة أو أنه تعريف لنفسين بأن لا حاجة اليه لأن القسمين مشتركين فيما يخص تعريفهما
 المذكورين بعد ذلك لا يخفى كما ذكرنا في الباب قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخ
 عن سماع لما ذكر في الشرح أن الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين
 المستثناة من استعمال كلامهم كثيرا لا استعمال على السنة العرب لموثوق بعينهم
 وما ذكر المصنف من الخلوص لا شك أنه ليس عين هذا الكون ولا امراضا ذاعلية فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون بما ذكر من الخلوص فان ادنى درجات التعريف
 ان يكون صادقا على المعرف وهذا خلوص هذا الخلوص على الكائن هذا الكون لا يوجد
 صدق خلوص على الكون فان صدق الشق على المشتق لا يستلزم صدق المشتق على
 كالألف واللام والكاتب والناطق والكتابة نعم فتجتمع الصدقان كما في الماشي والمحرك
 والشيء المحرك لا يقال إذا لم يصدق خلوص على الكون اذ هو الفصاحة لم يصح
 تعريف الفصاحة بالخلوص أصلا فكيف يحكم بالتشايخ لانا نقول ان لا بداء كثيرا
 ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بحجج بان تصوة المعرف يستلزم تصوة المعرف
 ولا يحتاجون على علم المعقول من وجوب كون المعرف محمولا على المعرف مع أن
 من أهل المعقول من يجوز التعريف بالمباني كتعريف البيت بالحدادان لا ربع والسقف وما
 نقل عنده ان وجه صحة التعريف في الجملة هنا قصد المبالغة وإدعاء ان الخلوص
 هو الفصاحة فزيادة بعضهم ولا يصح عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 الأدباء كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه في باب التعريفات وقبل وجه التشايخ

[illegible]

ان الذاری ای اعظم شیء من الشیء فی الطبقة وای
بروی قوله وای اعظم شیء من الشیء فی الطبقة وای
یکونها مستثنیة من اللغوة بالصفة الشکر لکن الشکر
الباقیة والشکر فی اللغوة بالصفة الشکر لکن الشکر
فی غیرها جموعها غریب وای یجوز فی اللغوة
وی یأخذ الحروف الذکورة ۱۲ بحکم
مطلوب قوله مستثنیة من اللغوة بالصفة
الایح فی السؤال وخصه اسم

[illegible]

کتابخانه آستان قدس
شماره ۱۳۰
تاریخ ۱۳۰۰
کتابخانه آستان قدس

[illegible]

اسوه مفعول منه خرج عن العارية قوله لم يستعير كل واحد معروف اقضها مع
 الاستعارة وذكر روح في شرح الكسوة انه استعارة للنسب والاستعارة وكما في نظر الان و
 للقبية الشرف للسكن كذا في معنى ليس بذلك قوله اعماهي من جهة العارية ان اراد العارية
 مستعملها كما قال في الشرح لا الكراهة داخل تحت العارية وكراهة ذلك اللفظ العارية
 المستعملة عليها بمعنى كيف لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل على الكراهة وان اراد ان
 سئل العارية ونحوها لمزم ان يكون كل عرب كرها هو ممنوع ولو سلم فمادنا الفصل
 الامرين اما ان الخلو من الكراهة داخل ومعه في فصاحة المعنى فلا يذكر في قوله ونحوها
 وما ان الكراهة محذورة بالصراحة فلا بد في معنى ما ذكر في الخلو من الكراهة ولا ذكر في الشر
 ما لا يندفع شي منها بما ذكره روح من ان الكراهة بالعداوة اما الاول فلا يندفع
 من نصيب انتفاء النجاسة في معنى ما اعيننا انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلا يندفع من انتفاء
 السبب الحاصل ببقاء السبب ان ثبت الشيء بالنسبة شئ وان السبب مرفوع والسبب مرفوع
 من انتفاء المرفوع انتفاء اللازم لحيوان ان يكون اللازم اعم ولو ذكره روح ما يدل على ان الكراهة
 للشيء لا يندفع الثاني لان انتفاء السبب انتفاء مطلقا قوله وقيل ان الكراهة في
 التمتع اشارة الى ما ذكره الخليل في حاصله ان الكراهة والسبب اما ان جمع اللفظ الى
 اللفظ واما ان جمع اللفظ لثمة واما ان جمع اللفظ للاشتماله على كذا في تفسير
 عنه فمع الاول لا يخفى ان ذكر الكراهة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد العارية
 يعني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الصلحة الحاصل
 عن الاشتمال المذكور لاجل ان الصلحة ما اذا عرفت ذلك فمراد به لا يندفع عليه نظره

قوله لا يندفع شي منها بما ذكره روح من ان الكراهة بالعداوة اما الاول فلا يندفع
 من نصيب انتفاء النجاسة في معنى ما اعيننا انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلا يندفع من انتفاء
 السبب الحاصل ببقاء السبب ان ثبت الشيء بالنسبة شئ وان السبب مرفوع والسبب مرفوع
 من انتفاء المرفوع انتفاء اللازم لحيوان ان يكون اللازم اعم ولو ذكره روح ما يدل على ان الكراهة
 للشيء لا يندفع الثاني لان انتفاء السبب انتفاء مطلقا قوله وقيل ان الكراهة في
 التمتع اشارة الى ما ذكره الخليل في حاصله ان الكراهة والسبب اما ان جمع اللفظ الى
 اللفظ واما ان جمع اللفظ لثمة واما ان جمع اللفظ للاشتماله على كذا في تفسير
 عنه فمع الاول لا يخفى ان ذكر الكراهة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد العارية
 يعني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الصلحة الحاصل
 عن الاشتمال المذكور لاجل ان الصلحة ما اذا عرفت ذلك فمراد به لا يندفع عليه نظره

قوله لا يندفع شي منها بما ذكره روح من ان الكراهة بالعداوة اما الاول فلا يندفع
 من نصيب انتفاء النجاسة في معنى ما اعيننا انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلا يندفع من انتفاء
 السبب الحاصل ببقاء السبب ان ثبت الشيء بالنسبة شئ وان السبب مرفوع والسبب مرفوع
 من انتفاء المرفوع انتفاء اللازم لحيوان ان يكون اللازم اعم ولو ذكره روح ما يدل على ان الكراهة
 للشيء لا يندفع الثاني لان انتفاء السبب انتفاء مطلقا قوله وقيل ان الكراهة في
 التمتع اشارة الى ما ذكره الخليل في حاصله ان الكراهة والسبب اما ان جمع اللفظ الى
 اللفظ واما ان جمع اللفظ لثمة واما ان جمع اللفظ للاشتماله على كذا في تفسير
 عنه فمع الاول لا يخفى ان ذكر الكراهة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد العارية
 يعني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الصلحة الحاصل
 عن الاشتمال المذكور لاجل ان الصلحة ما اذا عرفت ذلك فمراد به لا يندفع عليه نظره

ان اراد به انه فلا يكون الكراهة في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النفي لان المحل
 لا يتكرر ذلك بل اثبتته حيث ذكر ان الكراهة قد يكون للفرقة والاشتمال للمدرك لا للمفهوم
 اراد به ان الكراهة حينئذ كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم وانما ذكر كلف المحل
 على سبيل التمثيل فاثباته بشكل قوله حال من الضمير في خلو صفة غير ان الضمير في هذا المحل
 هو المخلص لكن العاقل في ذي الحال فيتوجه عليه انه لا يستبعد به اختيار عن مثل
 زيد اجل بل يلزم ان يكون مثله كلاما فيصح انه يصدق عليه انه خالص عن كل ما
 للذكر في حال فصاحه ككلماته وهي ان يقال زيد اجل كما يقال عدالة الرجل ان ينهض
 عن المهمات حال اختياره فاذا ارتكبت شيئا منها في حال اضطرابه لا يسقط عدالة
 بل يكون عدلا لانه يصدق عليه انه منته عنها حال الاختيار ولان ارتكبه لا يضطره فزيد
 الا ان كان الاضطراب في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذلك ما لا يقع عدم المخلص في حال عد
 فصاحه الكلمات وهي ان يقال زيد اجل فصدق المخلص في حال فصاحته وهي ان يقال زيد
 والحوالي انما يصدق عليه ان لو كان لقولنا زيد اجل حال فصاحه الكلمات وهو ممنوع بل هذا المحل
 انما هي لقولنا زيد اجل وهو غير لقولنا زيد اجل فلا يثبت كلام واحد في حال فصاحه الكلمات وحال
 عدمها ليست غير ما ذكرت كما وجد شخص واحد لحواله حال الاختيار وحال الاضطراب
 فاستقام ما ذكرت فيه قوله لا يباح يكره قيدا للشاؤم لانه العامل في ذي الحال انما الكلمات
 فيكون قيد النفع لانه اعتمد في القضا المخلص عنه ولا يكون قيد المخلص حتى يكون
 قيد النفي واذا كان قيد النفي يكون النفي داخلا على كلام فيه تعيد فيكون النفي
 راجعا الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي للدخل على القيد الفيد فيلزم

ان اراد به انه فلا يكون الكراهة في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النفي لان المحل
 لا يتكرر ذلك بل اثبتته حيث ذكر ان الكراهة قد يكون للفرقة والاشتمال للمدرك لا للمفهوم
 اراد به ان الكراهة حينئذ كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم وانما ذكر كلف المحل
 على سبيل التمثيل فاثباته بشكل قوله حال من الضمير في خلو صفة غير ان الضمير في هذا المحل
 هو المخلص لكن العاقل في ذي الحال فيتوجه عليه انه لا يستبعد به اختيار عن مثل
 زيد اجل بل يلزم ان يكون مثله كلاما فيصح انه يصدق عليه انه خالص عن كل ما
 للذكر في حال فصاحه ككلماته وهي ان يقال زيد اجل كما يقال عدالة الرجل ان ينهض
 عن المهمات حال اختياره فاذا ارتكبت شيئا منها في حال اضطرابه لا يسقط عدالة
 بل يكون عدلا لانه يصدق عليه انه منته عنها حال الاختيار ولان ارتكبه لا يضطره فزيد
 الا ان كان الاضطراب في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذلك ما لا يقع عدم المخلص في حال عد
 فصاحه الكلمات وهي ان يقال زيد اجل فصدق المخلص في حال فصاحته وهي ان يقال زيد
 والحوالي انما يصدق عليه ان لو كان لقولنا زيد اجل حال فصاحه الكلمات وهو ممنوع بل هذا المحل
 انما هي لقولنا زيد اجل وهو غير لقولنا زيد اجل فلا يثبت كلام واحد في حال فصاحه الكلمات وحال
 عدمها ليست غير ما ذكرت كما وجد شخص واحد لحواله حال الاختيار وحال الاضطراب
 فاستقام ما ذكرت فيه قوله لا يباح يكره قيدا للشاؤم لانه العامل في ذي الحال انما الكلمات
 فيكون قيد النفع لانه اعتمد في القضا المخلص عنه ولا يكون قيد المخلص حتى يكون
 قيد النفي واذا كان قيد النفي يكون النفي داخلا على كلام فيه تعيد فيكون النفي
 راجعا الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي للدخل على القيد الفيد فيلزم

ان اراد به انه فلا يكون الكراهة في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النفي لان المحل
 لا يتكرر ذلك بل اثبتته حيث ذكر ان الكراهة قد يكون للفرقة والاشتمال للمدرك لا للمفهوم
 اراد به ان الكراهة حينئذ كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم وانما ذكر كلف المحل
 على سبيل التمثيل فاثباته بشكل قوله حال من الضمير في خلو صفة غير ان الضمير في هذا المحل
 هو المخلص لكن العاقل في ذي الحال فيتوجه عليه انه لا يستبعد به اختيار عن مثل
 زيد اجل بل يلزم ان يكون مثله كلاما فيصح انه يصدق عليه انه خالص عن كل ما
 للذكر في حال فصاحه ككلماته وهي ان يقال زيد اجل كما يقال عدالة الرجل ان ينهض
 عن المهمات حال اختياره فاذا ارتكبت شيئا منها في حال اضطرابه لا يسقط عدالة
 بل يكون عدلا لانه يصدق عليه انه منته عنها حال الاختيار ولان ارتكبه لا يضطره فزيد
 الا ان كان الاضطراب في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذلك ما لا يقع عدم المخلص في حال عد
 فصاحه الكلمات وهي ان يقال زيد اجل فصدق المخلص في حال فصاحته وهي ان يقال زيد
 والحوالي انما يصدق عليه ان لو كان لقولنا زيد اجل حال فصاحه الكلمات وهو ممنوع بل هذا المحل
 انما هي لقولنا زيد اجل وهو غير لقولنا زيد اجل فلا يثبت كلام واحد في حال فصاحه الكلمات وحال
 عدمها ليست غير ما ذكرت كما وجد شخص واحد لحواله حال الاختيار وحال الاضطراب
 فاستقام ما ذكرت فيه قوله لا يباح يكره قيدا للشاؤم لانه العامل في ذي الحال انما الكلمات
 فيكون قيد النفع لانه اعتمد في القضا المخلص عنه ولا يكون قيد المخلص حتى يكون
 قيد النفي واذا كان قيد النفي يكون النفي داخلا على كلام فيه تعيد فيكون النفي
 راجعا الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي للدخل على القيد الفيد فيلزم

۱۱۹۹

[illegible]

ہے قولہ فیہ فی غیبتہ
 کلامہ منہ فی غیبتہ
 یا عجب العجب علی شی من الشرا والعلف
 عدم صدق الرسول یا عجب العجب
 علی شہیر الہدایہ لا ینفی اجماعہ والافتاء
 ہے قولہ فیہ فی غیبتہ فی غیبتہ
 کلامہ فی غیبتہ فی غیبتہ
 یا عجب العجب علی شی من الشرا والعلف
 عدم صدق الرسول یا عجب العجب
 علی شہیر الہدایہ لا ینفی اجماعہ والافتاء

[illegible]

فظهر بما ذكرنا ان قولنا لفظا ومعنى حكما متعلق بالذكر وبيان لاقتضاؤه وانما يتجمله متعلقا بالاختصار بمعنى كون الاختصار قبل الذكر اي تقدم الضمير على ذكر المرجع فيكون بيانا لاقتضاؤه اي تقدم الضمير على ذكر المرجع واما المرجع عنه لفظي ومعنوي وحكي والمنتهى جليها اقسامها تقدم المرجع والا مرفيه سهل فان احدا يعلم بالمقاييس الى الاخر وما وقع في الشرح من الاختصار على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فينبى على انه اراد بالمقصود ما يتناول الحكمي لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او لا **قوله** والو اوفى والورى للحال انزه على كونه العطف على المستكن في امده لوجها الفصل فيكون المعنى احمد ويمجد الورى لوجها احدا حسن المقابلة لقوله لئله وحده فان قوله وحده في مقابلة قوله والورى معنى وقد جعل حالا وقيدا للوم الذي قول بل مدح فينبى ان يكون قوله والورى معنى ايضا حالا وقيدا للمدح وتاما للتطبيق بين المقابلين والثاني انه على تقدير العطف يكون مدح الورى جزءا مدح الشاعر وموقفا عليه ولا يخفى انه فاصر في بيان المدح بالنسبة الى اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية والثالث انه يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معنى فانه لا يبقى فيه فائدة يعتد بمثلها والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط والجزاء فان المعطوف على الجزء جزءا على حد كمال المعطوف عليه ومعلوم ان المعطوف عليه عين الشرط واما على تقدير الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا والجزاء من تقدير الحال المذكور فيمكن دفعه الاخيرين بان للعبية تدل على عدم تراخي مدح عن مدح وانه معنى مطلق وان يعتد بالعطف او لا فالشرط فيكون متعلقا بغيره

من المواد المفيدة
عبد المجدد

عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس فله ان يقال لا ثم ان كل ضعف يوجب تعقيداً فان
 مثل جاء في احد النواين مشتمل على الضعف دون التعقيد **قوله** الخلق واقع في انتقال الذهن
 امان يراد به الخلل الواقع للشيء المتسامع فعلى ذلك ولا يصح تعليل الخلل بمراد اللزوم
 وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الالذ بالخلل اذ لا يراد بالعكس عساً ويمكن ان يراد
 الاول عساً ما يناسبه وهو الخلل الواقع في النظر وتعليله بالاراد باعتبار معنى العلم
 والظهور اي غير الخلل ويظهر بالاراد وان يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الالذ
 باعتبار معنى العلم والظهور **قوله** وذلك بسبب يراد اللزوم تدعيم منه انه
 السبب في التعقيد لا غير بوجهه بانه اذا حصل التعقيد سدان قصد باللفظ ما ليس
 من لوازم معناه بكون ذلك داخل في ضعف التاليف وقية نظراً لوجه انه اما خص
 الاراد بالذكرا لان الصفة كخر وهن يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل ستما
 ولا يصح تعديدهم ان اراد باللزوم والوساطة معنا الجفن على اعليه اربعة الاصول
 ان لا م الجفن بطل الجمعية الى الجنسية فلا احشاء وان اراد معنى الجمع فظاً انه لا يصح
 احشائه بالنظر الى كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى اللزوم فيكون في كل مادة
 وجه لا م تعيد وعلى التقديرين فالظاهر انه يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ووجه
 ان يراد بالكثر ان يكون فوق الواحد فاللزم وجه لا م تعيد مقتضى الواسطتين
 او اكثر في كل مادة **قوله** ساطل بعد الازمنة لتقريباً وذكر التين ولذا بعد الى
 اللزوم مع اضافة القرب الى ذوات الخاطبين لظن حيث استاير ذكر السنين الى ان
 البعد وان كان يتوصل به المقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه

كل قول له فذلك ان يقال لا ثم ان كل ضعف يوجب تعقيداً فان
 مثل جاء في احد النواين مشتمل على الضعف دون التعقيد **قوله** الخلق واقع في انتقال الذهن
 امان يراد به الخلل الواقع للشيء المتسامع فعلى ذلك ولا يصح تعليل الخلل بمراد اللزوم
 وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الالذ بالخلل اذ لا يراد بالعكس عساً ويمكن ان يراد
 الاول عساً ما يناسبه وهو الخلل الواقع في النظر وتعليله بالاراد باعتبار معنى العلم
 والظهور اي غير الخلل ويظهر بالاراد وان يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الالذ
 باعتبار معنى العلم والظهور **قوله** وذلك بسبب يراد اللزوم تدعيم منه انه
 السبب في التعقيد لا غير بوجهه بانه اذا حصل التعقيد سدان قصد باللفظ ما ليس
 من لوازم معناه بكون ذلك داخل في ضعف التاليف وقية نظراً لوجه انه اما خص
 الاراد بالذكرا لان الصفة كخر وهن يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل ستما
 ولا يصح تعديدهم ان اراد باللزوم والوساطة معنا الجفن على اعليه اربعة الاصول
 ان لا م الجفن بطل الجمعية الى الجنسية فلا احشاء وان اراد معنى الجمع فظاً انه لا يصح
 احشائه بالنظر الى كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى اللزوم فيكون في كل مادة
 وجه لا م تعيد وعلى التقديرين فالظاهر انه يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ووجه
 ان يراد بالكثر ان يكون فوق الواحد فاللزم وجه لا م تعيد مقتضى الواسطتين
 او اكثر في كل مادة **قوله** ساطل بعد الازمنة لتقريباً وذكر التين ولذا بعد الى
 اللزوم مع اضافة القرب الى ذوات الخاطبين لظن حيث استاير ذكر السنين الى ان
 البعد وان كان يتوصل به المقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه

بانظر الى اللزوم فلا يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ١٣
 بعد الله **قوله** تكثير الواسطة لانه قال في اللزوم
 الكثرة وانما قال وانظر ان وصف الواسطة لانه قال في اللزوم
 بانظر الى اللزوم فلا يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ١٣

॥

1940

۱۰

1

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر
اي كثرة الذكر بسبب التكرار والثاني انه بالذكر بالتأخر حصل تكرار ان احدهما بالنسبة
الى الذكر تأنيبا والاخر بالنسبة الى الذكر اكراما وقد حصل الذكر تأنيبا تكرار واحد ومجموع
ثلاثة تكريرات **قوله** والجندل ارض ذات حجارة يحالف ما في الصحاح الجندل
تسكنون النون وفتح الدال الحجاره والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجاره
ولا يبعد ان يوفق بان ما ذكره رحمه الله بيان المراد منها فانه اريد باسم الحجاره
هنا موضعها **قوله** وفناد ذلك مما يشهد به العقل النقل اما النقل فما نقل من
الصحاح واما العقل فلان المناسبات يكون داعي الا من التصويت منها غير المتصو
له لا سماع التصو الصواب الغير ونحوه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من
اسماع التصو اما اذا كان اظهار النشاط والحيوية للبلا بل يترجم بمشاهدة الانوار
ملاحظة الاوراد فلا ويرى بايوية انه لم يقصر في داعي الا من التصويت على التسمي
بل ضم اليه الروية بل قدمها وعناية ما يمكن ارتفاع معنى شهادة العقل بعباده انه
يحكم بفساد توجيهه يخالف النقل بعينه من جهة **قوله** ولا فلا يخجل بالفضائل ر
رحم في الشرح توجيه النظر في الضلال المذكور في فضاحة المفرد بان الكراهية في السمع ان
اكدت الى النقل دخلت تحت التناقض ولا فلا يخجل بالفضاحة وعد رحمه الله ضعف
هذا التوجيه ظاهر والظاهر ان ضعفه نوفر المنع على **قوله** ولا فلا يخجل بالفضاحة وانه
هنا ايضا والحجاب انه لا جهة لا خلال كثرة التكرار وتابع الاضافا الا ما يلزمها
من النقل على اللسان بخلاف الكراهية في السمع فانها تأسس لا خلال ويصلح سببا لمن غير ^{حجة}

[illegible]

على قوله فان تغيرت احوالها من غير تغيرات متعلقاتها ان اراد
 ان متغيرات تلك الصفات تستلزم تغير متعلقاتها كما قلنا
 من غير تغير تلك الصفات بل ان تلك الصفات لا تتغير
 من غير تغير تلك الصفات بل ان تلك الصفات لا تتغير
 من غير تغير تلك الصفات بل ان تلك الصفات لا تتغير
 من غير تغير تلك الصفات بل ان تلك الصفات لا تتغير

على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير

على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 على الاستدلال على ان المتغير لا يتغير

لما لم يتغير الفعل لا يتغير كما جازون عما يتغير على اللسان فلذا جازون على الفعل على
 السمع **قوله** راسخة والنفس احراز على الحال فانه كيفية في النفس غير راسخة فيها فلو
 لا يتوقف ثقله على ثقل الغير لولا من الشهير وهو لا يتغير نفسا خارجا عنه لا يتغير
 عن الحد الكيفية التي يقتضي ثقلها نفسا غير كماله القدرة والاستقامة ونحوها فان
 نفسا اها موجبة لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها توقف العلول على علمه
 كما في الاعراض النسبية فعل الشهير لا يبقى الحد جاما بخلاف ما ذكره في هراول
 من هذا الوجه لكن يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف ثقلها على ثقل الاجزاء وكذا
 الكيفية النظرية لتوقف ثقلها على القول الشارح فلا يبقى الحد جاما ولا يرد ذلك
 على الشهير **قوله** اشعار بانه لو غير عن المقتضى لم يغير منه انه لو لم يذكر الملكة والتغير
 يلزم ان يكون هذا التعبير صحيحا وليس كذلك لانه ان اراد التعبير عن مقصوده في الجملة
 فظاهر ان كونه اللام في المقصود للاستغراق يابى ذلك وان اراد التعبير عن كماله
 تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق التعريف فالظاهر انه لا يتحقق بدون الرسوخ فحق
 ما لم يكن ذلك راسخا فيه على ما لم يمكن دفعه بان ليس قصده الا ان ذكر الملكة
 يشعر بما ذكره في استقامة هذا الاشعار وامان في التعريف ما يوجب عدم قصا
 هذا التعبير فغير قاصح في ذلك ولو قال **قوله** ملكة احتراز عن تعبير هذا للغير لتوجه
 ما ذكره على انه لو قال كذلك لا يمكن الدفع ايضا كما بينا في الحاشية **قوله** ان لا يتغير
 اشعار بان الحال انما تقتضي اعتبار تلك الخصوصية ويبرع عليه ولا تقتضي نفس الكلام
 وانما يقتضيه امر اخر قصد افادة فائدة الخبر او لازمها او غيرهما وقد

هذا الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 هذا الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 هذا الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 هذا الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 هذا الاستدلال على ان المتغير لا يتغير
 هذا الاستدلال على ان المتغير لا يتغير

للباقية قوله وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى المحضية والتذكير باعتبار
 الخبر ومجمل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار المحضية مقتضى الحال التاميل السابق قوله
 وتحقيق ذلك اه حاصله ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام للكيف بكيفية
 محضية الكلام للقول والكلام الخالي عن التاكيد مثلا ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال مبدء هذا الكلام عليه سمي ذلك تحقيقا اشارة الى ان بابل عليه كل اقسامه
 ان مقتضى الاحوال من التاكيد الخلو عنه مثلا لم يتحقق بل يتسامح كما ذكره الشرح
 واعلم ان ما يصلح وجه الدلائل مما خرج به رحمه الله وما اوضح به امرنا هذا ما نقل عنه
 في الحواشي وذكر في شرح للفتح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف علم المعاني في تطبيق الكلام
 على ما يقتضيه الحال ذكره فانه بدل على ان مقتضى الحال امر مبدئي والمذكور حقيقة هو
 الاحوال والثنا انه ذكر للمصنف في تعريف علم المعاني الاحوال التي يجاها طبق اللفظ مقتضى
 فالوجه مقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا القول فيكون هو الكلام ولما كانت
 ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام
 وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين
 الكلام الكلي كما ذكره تعالى معنى اقتضاء الحال تحقيق حقيقة في تلك الاحوال لا في
 الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام
 التوكيد بل ما يقتضيه الكلام امر اخر كما سبق بياحه مبدءا بما ذكر في شرح المصباح وكلاهما
 في معظم المواضع يحكم في ان مقتضى هو الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو هذه يقتضيه خلوه عن التاكيد والاحراز عن العتب يقتضي التحذير ولا اعتبارا

قوله في مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى المحضية والتذكير باعتبار
 الخبر ومجمل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار المحضية مقتضى الحال التاميل السابق قوله
 وتحقيق ذلك اه حاصله ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام للكيف بكيفية
 محضية الكلام للقول والكلام الخالي عن التاكيد مثلا ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال مبدء هذا الكلام عليه سمي ذلك تحقيقا اشارة الى ان بابل عليه كل اقسامه
 ان مقتضى الاحوال من التاكيد الخلو عنه مثلا لم يتحقق بل يتسامح كما ذكره الشرح
 واعلم ان ما يصلح وجه الدلائل مما خرج به رحمه الله وما اوضح به امرنا هذا ما نقل عنه
 في الحواشي وذكر في شرح للفتح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف علم المعاني في تطبيق الكلام
 على ما يقتضيه الحال ذكره فانه بدل على ان مقتضى الحال امر مبدئي والمذكور حقيقة هو
 الاحوال والثنا انه ذكر للمصنف في تعريف علم المعاني الاحوال التي يجاها طبق اللفظ مقتضى
 فالوجه مقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا القول فيكون هو الكلام ولما كانت
 ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام
 وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين
 الكلام الكلي كما ذكره تعالى معنى اقتضاء الحال تحقيق حقيقة في تلك الاحوال لا في
 الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام
 التوكيد بل ما يقتضيه الكلام امر اخر كما سبق بياحه مبدءا بما ذكر في شرح المصباح وكلاهما
 في معظم المواضع يحكم في ان مقتضى هو الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو هذه يقتضيه خلوه عن التاكيد والاحراز عن العتب يقتضي التحذير ولا اعتبارا

لا يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صان الفتح الحالة للخصبة للذكر الخلف للتعريف
 للتذكير بتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامه ما يدل على اللفظ هو الكلام
 الكلي مما ذكره السكاكي على ما يقتضيه الحال ذكره وما ذكره المصنف في تعريف المعاني وما
 قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شئ من هذه الامور محكما في اللفظ
 هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلامه لا يحال والكلام الكلي متساويان وعدم التذكير
 على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلام الكلي
 بذكر الجزئي لكنه وضمنه يمكن جعل الاحوال المذكورة بذكر الكلام الشامل عليها لكونها
 كناية كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرف مسمى باسمها فاعمال من صحت
 من سامعي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال المذكور حقيقة كلام التعريف
 وتنويز التذكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان قول علم يقتضيه الحال ذكره غير محال
 والكلام الكلي اما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي المودين في الكلام الجزئي فيجب
 ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة وتعريف النص هي الجزئيات
 الواردة في اللفظ فصح اللفظ باستماله على الجزئي بطابق الكلي وهو الاستمال
 الاستمال على الجزئي مثلا ان زيد قائم باستماله على التأكيد الجزئي يكون مستملا على
 الكلي ايضا ولئن نزل عن ذلك يقال لا شك ان مقتضى الحال ليركلى وهذه الاحوال
 جزئيات له فصح انها الاحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باستماله على
 الاحوال مستملا على مقتضى الحال فعلم ان ما ذكره النص في تعريف المعاني هو مقتضى

لا يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صان الفتح الحالة للخصبة للذكر الخلف للتعريف
 للتذكير بتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامه ما يدل على اللفظ هو الكلام
 الكلي مما ذكره السكاكي على ما يقتضيه الحال ذكره وما ذكره المصنف في تعريف المعاني وما
 قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شئ من هذه الامور محكما في اللفظ
 هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلامه لا يحال والكلام الكلي متساويان وعدم التذكير
 على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلام الكلي
 بذكر الجزئي لكنه وضمنه يمكن جعل الاحوال المذكورة بذكر الكلام الشامل عليها لكونها
 كناية كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرف مسمى باسمها فاعمال من صحت
 من سامعي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال المذكور حقيقة كلام التعريف
 وتنويز التذكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان قول علم يقتضيه الحال ذكره غير محال
 والكلام الكلي اما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي المودين في الكلام الجزئي فيجب
 ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة وتعريف النص هي الجزئيات
 الواردة في اللفظ فصح اللفظ باستماله على الجزئي بطابق الكلي وهو الاستمال
 الاستمال على الجزئي مثلا ان زيد قائم باستماله على التأكيد الجزئي يكون مستملا على
 الكلي ايضا ولئن نزل عن ذلك يقال لا شك ان مقتضى الحال ليركلى وهذه الاحوال
 جزئيات له فصح انها الاحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باستماله على
 الاحوال مستملا على مقتضى الحال فعلم ان ما ذكره النص في تعريف المعاني هو مقتضى

لا يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صان الفتح الحالة للخصبة للذكر الخلف للتعريف
 للتذكير بتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامه ما يدل على اللفظ هو الكلام
 الكلي مما ذكره السكاكي على ما يقتضيه الحال ذكره وما ذكره المصنف في تعريف المعاني وما
 قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شئ من هذه الامور محكما في اللفظ
 هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلامه لا يحال والكلام الكلي متساويان وعدم التذكير
 على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلام الكلي
 بذكر الجزئي لكنه وضمنه يمكن جعل الاحوال المذكورة بذكر الكلام الشامل عليها لكونها
 كناية كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرف مسمى باسمها فاعمال من صحت
 من سامعي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال المذكور حقيقة كلام التعريف
 وتنويز التذكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان قول علم يقتضيه الحال ذكره غير محال
 والكلام الكلي اما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي المودين في الكلام الجزئي فيجب
 ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة وتعريف النص هي الجزئيات
 الواردة في اللفظ فصح اللفظ باستماله على الجزئي بطابق الكلي وهو الاستمال
 الاستمال على الجزئي مثلا ان زيد قائم باستماله على التأكيد الجزئي يكون مستملا على
 الكلي ايضا ولئن نزل عن ذلك يقال لا شك ان مقتضى الحال ليركلى وهذه الاحوال
 جزئيات له فصح انها الاحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باستماله على
 الاحوال مستملا على مقتضى الحال فعلم ان ما ذكره النص في تعريف المعاني هو مقتضى

[illegible]

الروح وكل ان يقول المراد عقل الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ
مطلقا وان لم يستلزم اخصاف الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ
نفسا وهذا العقل كان في الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ
فعله في هذه الاعادة كان في الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ
اقول لا يخفى ان الحال هنا ليس كالحال في غير الاعادة
لان في الاعادة كان العقل في الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ
فعله في هذه الاعادة كان في الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ
اقول لا يخفى ان الحال هنا ليس كالحال في غير الاعادة
لان في الاعادة كان العقل في الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ
فعله في هذه الاعادة كان في الفاعل في هذه الاعادة فيقول في حفظ

المقام الذي للمصاحبة مع الكلمة والمقام الذي للكلمة مع صاحبها بل كلاهما مقام واحد
 وكذا حال للمقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير تلك
 المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع غير تلك الصفا فقد اذن ان هذا
 المقام ليس للمصاحبة مع غير الكلمة ايضا فيعلم في المثال المذكور ان كان مع الما مقاماً
 ليس لها مع غير وليس له مع غير لان الما مع الكلمة مع صاحبها فيكون لها مقام ليس
 مع غير تلك الصاحبة واما وجه التعيد بالمشاركة فهو ان مشاركة في الشبهة على
 الغاية المحتاجة الى البيان فلو لم يقيد بالمشاركة لم يأتهم ان الحكم المذكور في غير الشروع
 التخصيص **قوله** الفعل الذي قصدنا به بالشر لا شك ان الفعل في نحو ان
 نفس الشرط لا معتز بالشرط فكأنه اراد بالشرط ادائه بخذف المضاراد بالشرط معنى
 الشرطية **قوله** وارتفاع شأن الكلام بالحسن والقبول الخ يتوجه على كلتا المقديين
 شئ اما على الاول فيلزم ان نفس الحسن والقبول يعطى بقتله للاعتبار المناسب
 ولا ارتفاع في الحسن لا بد ان يكون ذلك على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة
 بل بكماله او بارتفاعها وانما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في
 الفتح ان الارتفاع والخطا بقدر مطابقة المقام لما يليق به واما على الثانية
 فلان الخطا في الحسن هو اصل الحسن وباشقاء المطابقة ينفي الحسن بالكلمة
 فلا يستقيم ان الخطا في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان
 الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح الارتفاع بالمطابقة لان للمطابقة
 الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطابقتها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة بينهما

قوله كذا في المقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع صاحبها بل كلاهما مقام واحد
 وكذا حال للمقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير تلك
 المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع غير تلك الصفا فقد اذن ان هذا
 المقام ليس للمصاحبة مع غير الكلمة ايضا فيعلم في المثال المذكور ان كان مع الما مقاماً
 ليس لها مع غير وليس له مع غير لان الما مع الكلمة مع صاحبها فيكون لها مقام ليس
 مع غير تلك الصاحبة واما وجه التعيد بالمشاركة فهو ان مشاركة في الشبهة على
 الغاية المحتاجة الى البيان فلو لم يقيد بالمشاركة لم يأتهم ان الحكم المذكور في غير الشروع
 التخصيص **قوله** الفعل الذي قصدنا به بالشر لا شك ان الفعل في نحو ان
 نفس الشرط لا معتز بالشرط فكأنه اراد بالشرط ادائه بخذف المضاراد بالشرط معنى
 الشرطية **قوله** وارتفاع شأن الكلام بالحسن والقبول الخ يتوجه على كلتا المقديين
 شئ اما على الاول فيلزم ان نفس الحسن والقبول يعطى بقتله للاعتبار المناسب
 ولا ارتفاع في الحسن لا بد ان يكون ذلك على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة
 بل بكماله او بارتفاعها وانما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في
 الفتح ان الارتفاع والخطا بقدر مطابقة المقام لما يليق به واما على الثانية
 فلان الخطا في الحسن هو اصل الحسن وباشقاء المطابقة ينفي الحسن بالكلمة
 فلا يستقيم ان الخطا في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان
 الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح الارتفاع بالمطابقة لان للمطابقة
 الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطابقتها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة بينهما

عبارة الشرح وان اردت بالفعل الذي في قوله لا يتحقق بل هو
 فلا عار في ان يكون الفعل الذي في قوله لا يتحقق بل هو
 محمد معين الدين في قوله لا يتحقق بل هو
 جعل الارتفاع في الحسن الذي هو شرطه في الارتفاع
 فاصل الحسن الذي هو شرطه في الارتفاع

المسجد الكبير الجليل في القاهرة
في سنة ١٢٨٥ هـ

09

[illegible]

مطلقاً أو من جهة المحصر ان لا يبتلان بها اما المساواة فقط واما العموم والخصوص مطلقاً فلا
 لا يلزم من الخصوص الاخر المحصر في جميع افراده لمجرد ان يكون المحصور فيه بعض افراد الدال هو الاخص
 بعينه مثلاً اذا قلت ما في الدال ان الانسان وما فيها الا الحيوان يصح كلاً المحصر
 انما في الاعم ولا اخص مطلقاً وقس عليه حال الاعم ولا اخص من جهة ولو قيل النظر للتباد
 من المطابقين للدال في نفس المحصرين مطابقة الاعتبار مطلقاً ومطابقة المنقصة مطلقاً
 اندفع العموم والخصوص مطلقاً من وجهه ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة
 الاعتبار ان السبب مطابقة الاعتبار من حيث هو وكذا من كون الارتفاع بمطابقة
 المنقصة ان السبب مطابقة المنقصة من حيث هو فالظاهر انه يندفع المساواة ايضا وينت
 الاتحاد والمنفرد وقيل في توجيه هذا الاحتمال ان المحصرين يكونان على علة المطابقين
 فلو لا يكون المنقصة ولا اعتبار واحد التباين مطابقتها ما ان يكون كل منهما علة
 تامة وهو لا يستحال تعدد العلة التامة لشي واحد وما ان يكون كل منهما علة ناقصة
 بان يكون لكل منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا المحصرين واما ان يكون احدهما
 هي العلة ولا يكون للآخرى مدخل اصلاً فيبطل احد المحصرين ويتجرب اما اوله فلا بد
 مني ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان يكون المطابقة
 علة تامة وهو ممنوع كما لا يخفى ان يصح ذكر كون الارتفاع موقوفاً على المطابقة بان لا يحصل
 بدو ولا فبطلان المحصرين على تقدير كون كل منهما علة ناقصة ممنوعة واما ثانياً
 ففي ضمنه اخبره بذكره وهو ان يكون احدهما علة تامة والاخرى ناقصة وح يستعمل المحصر
 ايضا كما ذكرناه واما الاحتمال الخامس هو ان يكون الغاء للتفريع والمصنف

من جهة محصره لا يمكن ان يكون الدال ان ما في الدال الا الانسان
 مع ان يقال ان الدال الانسان مطلقاً من وجهه على ما ذكره في
 قوله اندفع العموم والخصوص مطلقاً من وجهه ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة
 الاعتبار ان السبب مطابقة الاعتبار من حيث هو وكذا من كون الارتفاع بمطابقة
 المنقصة ان السبب مطابقة المنقصة من حيث هو فالظاهر انه يندفع المساواة ايضا وينت
 الاتحاد والمنفرد وقيل في توجيه هذا الاحتمال ان المحصرين يكونان على علة المطابقين
 فلو لا يكون المنقصة ولا اعتبار واحد التباين مطابقتها ما ان يكون كل منهما علة
 تامة وهو لا يستحال تعدد العلة التامة لشي واحد وما ان يكون كل منهما علة ناقصة
 بان يكون لكل منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا المحصرين واما ان يكون احدهما
 هي العلة ولا يكون للآخرى مدخل اصلاً فيبطل احد المحصرين ويتجرب اما اوله فلا بد
 مني ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان يكون المطابقة

كما قال في المثال الاول وكان لا يشاهد في الارتفاع في السبب
 من جهة محصره لا يمكن ان يكون الدال ان ما في الدال الا الانسان
 مع ان يقال ان الدال الانسان مطلقاً من وجهه على ما ذكره في
 قوله اندفع العموم والخصوص مطلقاً من وجهه ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة
 الاعتبار ان السبب مطابقة الاعتبار من حيث هو وكذا من كون الارتفاع بمطابقة
 المنقصة ان السبب مطابقة المنقصة من حيث هو فالظاهر انه يندفع المساواة ايضا وينت
 الاتحاد والمنفرد وقيل في توجيه هذا الاحتمال ان المحصرين يكونان على علة المطابقين
 فلو لا يكون المنقصة ولا اعتبار واحد التباين مطابقتها ما ان يكون كل منهما علة
 تامة وهو لا يستحال تعدد العلة التامة لشي واحد وما ان يكون كل منهما علة ناقصة
 بان يكون لكل منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كلا المحصرين واما ان يكون احدهما
 هي العلة ولا يكون للآخرى مدخل اصلاً فيبطل احد المحصرين ويتجرب اما اوله فلا بد
 مني ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان يكون المطابقة

قد قيل في بعض النسخ ان هذا القصر لا يحل على تقدير المسألة أو كونه
 الاعتباري مطلقا وهذا لا يلزم من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية
 الاعتباري مطلقا أما الاحتمال السادس وهو ان يكون الغاء للمقترع والمعنى ان
 على المسند فيجوز عليه ان يبنى هذا القصر على المسألة أو كونه المقترض مطلقا
 فلا يلزم القصر من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية المقترض مطلقا وأعلم
 اننا قد جربنا في هذا المقام على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى التصديق
 اما اذا جاوزنا ايضا كونهما بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقترض والاعتبار
 ذكرنا في هذا الاقسام ونسب الكلام كما بينا في الحاشية **قوله** لان الغريب من
 حد لا يحجز لا يمكن من الطرف الا على ان طرف الشيء ثمانية فيمكن ان يكون امر واحد
 لا ينقسم في الاستدلال الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد لا يحجز طرفا اعلى
 لم يمكن ان يجعل الغريب من حد لا يحجز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف الثابت
 الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا واحدا مع تعدد افراد
 لان المتخوف في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراد
 لا يوجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وظيفته
 طرفا اعلى حد لا يحجز بمعنى ثمانية وما يعرب منها من افراد ذلك النوع والحكمة الثابت
 للنوع يجوز ان يكون ثمانية افراد كالجسمية الثابتة للانسان ثمانية افراد من زيد
 وغيره ثمانية الطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من ثمانية الاعجاز
 وما يعرب منها قلت الحكمة الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابته لافراد

قد قيل في بعض النسخ ان هذا القصر لا يحل على تقدير المسألة أو كونه
 الاعتباري مطلقا وهذا لا يلزم من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية
 الاعتباري مطلقا أما الاحتمال السادس وهو ان يكون الغاء للمقترع والمعنى ان
 على المسند فيجوز عليه ان يبنى هذا القصر على المسألة أو كونه المقترض مطلقا
 فلا يلزم القصر من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية المقترض مطلقا وأعلم
 اننا قد جربنا في هذا المقام على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى التصديق
 اما اذا جاوزنا ايضا كونهما بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقترض والاعتبار
 ذكرنا في هذا الاقسام ونسب الكلام كما بينا في الحاشية **قوله** لان الغريب من
 حد لا يحجز لا يمكن من الطرف الا على ان طرف الشيء ثمانية فيمكن ان يكون امر واحد
 لا ينقسم في الاستدلال الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد لا يحجز طرفا اعلى
 لم يمكن ان يجعل الغريب من حد لا يحجز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف الثابت
 الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا واحدا مع تعدد افراد
 لان المتخوف في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراد
 لا يوجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وظيفته
 طرفا اعلى حد لا يحجز بمعنى ثمانية وما يعرب منها من افراد ذلك النوع والحكمة الثابت
 للنوع يجوز ان يكون ثمانية افراد كالجسمية الثابتة للانسان ثمانية افراد من زيد
 وغيره ثمانية الطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من ثمانية الاعجاز
 وما يعرب منها قلت الحكمة الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابته لافراد

قد قيل في بعض النسخ ان هذا القصر لا يحل على تقدير المسألة أو كونه
 الاعتباري مطلقا وهذا لا يلزم من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية
 الاعتباري مطلقا أما الاحتمال السادس وهو ان يكون الغاء للمقترع والمعنى ان
 على المسند فيجوز عليه ان يبنى هذا القصر على المسألة أو كونه المقترض مطلقا
 فلا يلزم القصر من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية المقترض مطلقا وأعلم
 اننا قد جربنا في هذا المقام على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى التصديق
 اما اذا جاوزنا ايضا كونهما بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقترض والاعتبار
 ذكرنا في هذا الاقسام ونسب الكلام كما بينا في الحاشية **قوله** لان الغريب من
 حد لا يحجز لا يمكن من الطرف الا على ان طرف الشيء ثمانية فيمكن ان يكون امر واحد
 لا ينقسم في الاستدلال الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد لا يحجز طرفا اعلى
 لم يمكن ان يجعل الغريب من حد لا يحجز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف الثابت
 الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا واحدا مع تعدد افراد
 لان المتخوف في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراد
 لا يوجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وظيفته
 طرفا اعلى حد لا يحجز بمعنى ثمانية وما يعرب منها من افراد ذلك النوع والحكمة الثابت
 للنوع يجوز ان يكون ثمانية افراد كالجسمية الثابتة للانسان ثمانية افراد من زيد
 وغيره ثمانية الطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من ثمانية الاعجاز
 وما يعرب منها قلت الحكمة الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابته لافراد

فقد كانت نوعية الثابتة للانسان يمتنع شوقها الزيد وعين والجنسية الثابتة للمحيون يمتنع
شوقها للانسان والغرس وغيرهما من اوزاد المحيوان ولا شك ان الطولية انما تثبت
لطبيعة الاعجاز من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت للطبيعة
من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل التعداد المعناني للطولية وهذا اعجاز لان
الجمعية الثابتة للانسان فانما ليست من احكام طبيعته بل من احكام افراده لا يقال
لما يجوز ان يعبر النوع بافراده فيعبر عن نوع الاعجاز بخلاف الاعجاز وما يقرب منه فيكون
الطولية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير عنه بافراده لا نأخذ بقول لوجع التعبير
عن النوع بالافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي اما فيما
فلا كما اذا قلت زيد عمو وغيرهما الى اخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح للذين
صح فيها فانما يصح بمجموعهم لا ببعضهم سيما اذا كان اقلها وهمنا لذلك لان الفرق
من النهاية لا يتناول للوسط الى اللبد اجزاء والظواهر لا يتناول جميع ما بين الوسط
والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها عن نوع
الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة
بيانها فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز كما من افراده **قوله** وهو
ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه الخ قيل انه غير مانع بصداقه على الطرف الاعلى
وللرأب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونها ايضا فيصدق عليهما اما اذا
غير الكلام عنه الى مادونه الحق والجواب ان عموم ما في قوله
مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكره

قوله قوله في هذا الباب من احكام الطبيعة
لان ان الثابتات من احكام الطبيعة
تثبتها من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت للطبيعة
من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل التعداد المعناني للطولية وهذا اعجاز لان
الجمعية الثابتة للانسان فانما ليست من احكام طبيعته بل من احكام افراده لا يقال
لما يجوز ان يعبر النوع بافراده فيعبر عن نوع الاعجاز بخلاف الاعجاز وما يقرب منه فيكون
الطولية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير عنه بافراده لا نأخذ بقول لوجع التعبير
عن النوع بالافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي اما فيما
فلا كما اذا قلت زيد عمو وغيرهما الى اخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح للذين
صح فيها فانما يصح بمجموعهم لا ببعضهم سيما اذا كان اقلها وهمنا لذلك لان الفرق
من النهاية لا يتناول للوسط الى اللبد اجزاء والظواهر لا يتناول جميع ما بين الوسط
والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها عن نوع
الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة
بيانها فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز كما من افراده **قوله** وهو
ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه الخ قيل انه غير مانع بصداقه على الطرف الاعلى
وللرأب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونها ايضا فيصدق عليهما اما اذا
غير الكلام عنه الى مادونه الحق والجواب ان عموم ما في قوله
مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكره

الذي هو في قوله قوله في هذا الباب من احكام الطبيعة
لان ان الثابتات من احكام الطبيعة
تثبتها من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت للطبيعة
من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل التعداد المعناني للطولية وهذا اعجاز لان
الجمعية الثابتة للانسان فانما ليست من احكام طبيعته بل من احكام افراده لا يقال
لما يجوز ان يعبر النوع بافراده فيعبر عن نوع الاعجاز بخلاف الاعجاز وما يقرب منه فيكون
الطولية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير عنه بافراده لا نأخذ بقول لوجع التعبير
عن النوع بالافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي اما فيما
فلا كما اذا قلت زيد عمو وغيرهما الى اخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح للذين
صح فيها فانما يصح بمجموعهم لا ببعضهم سيما اذا كان اقلها وهمنا لذلك لان الفرق
من النهاية لا يتناول للوسط الى اللبد اجزاء والظواهر لا يتناول جميع ما بين الوسط
والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها عن نوع
الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة
بيانها فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز كما من افراده **قوله** وهو
ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه الخ قيل انه غير مانع بصداقه على الطرف الاعلى
وللرأب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونها ايضا فيصدق عليهما اما اذا
غير الكلام عنه الى مادونه الحق والجواب ان عموم ما في قوله
مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكره

انه اذا غير الكلام الى اى مرتبة دونه النقص بل المرتبة دونه بحيث يكون الاسفل ايضا
و ايضا يشتر الكلام بان التغير المادونه علة للالتحاق والاسفل هو الذي لا يغير الى اى مرتبة
علة للالتحاق واما غير الوسط والاعلى فلا ينفك التغير الى مادونهما عن الالتحاق كما اذا لم
مادونهما دون الاسفل فهو قد جميع التغير الى اى مرتبة مادونهما علة للالتحاق وهو التغير الى
مادونه الاسفل **عجرا** الاجتماع مع العلة لا يوجب العلية **قوله** لانها ليست تجعل التكلم متصفا
بصفة نقل عنه روح في الحواس ان المراد صفة يتوهمها في العرف والفعال عرفا **مجنس** و **مضجع**
ومطبق لمن يتكلم بما فيه **مجنس** و **مضجع** ونطبق كما يقال عرفا **بليغ** فصيح للتكلم وادفع ما قيل
ان وصف من صد عنه **المجنس** بالمجنس ضروري الصحة كما ان انكار ذلك ضروري البطلان
وقيل وجه تخصيصها **بلاغة الكلام** ان تحسينها للكلام لا يتوقف على بلاغة
التكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صد كلام بليغ من غير تكلم بليغ بكن لهذه الوجوه خمسة فية
وهي ما نبيغ ذلك بناء على اعلا اعتبار اذ الرصد عن البليغ كما ان خواص ذلك كذلك **قوله** ملكة
يقصد بها على تاليف كلام بليغ الظاهر انه يصدق على ملكة يقيد بها على تاليف كلام بليغ فروع
من انواع للتعا كالمدايح او الذم او الشكر او الشكاية او فروع عين او انواع منها ولا يقيد بها
تاليف الكلام البليغ فجميع الانواع ولا خفاء انه هذه الملكة ليست **بلاغة**
التكلم فالتعريف غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وهو ان يقال لما عرفت فصلا
التكلم سابقا بملكه يقيد بها علم التغير عن كل ما يدخل تحت قصد بلغظ ضميم
عرف ان المراد بما ذكر في تعريف **بلاغة** التكلم ملكة يقيد بها علم تاليف الكلام
البليغ **للكالة** علم كل ما يدخل تحت قصد من الملعنة المركبة **قوله** **البلاغة** الكلام

[illegible]

مرحبها انما اجل الامرين مرجى بلاغة الكلام دون المتكلم ولان كانا مرجين غلا المتكلم
انما شئنا على ان مرجيتهما بلاغة المتكلم انما هي باعتبار وجوبه ما لبلاغة الكلام
لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما فان لم يلحق البلا
غيت تناول البلاغيين اوضح مما لو لم يلحق ذلك لحوار ان يكون توقف بلاغة المتكلم
عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر اخر **قوله** اي ما يلحق يحصل الخ لارجع
مصدرا بمعنى الرجوع وان كان علم الشئ وذلك لان القياس فتح العيان والمصدر قد يكون بمعنى
الفعل اي الرجوع بمعنى الرجوع اليه على الخلف ولا يصال يستعمل اسم مكان بمعنى موضع
الرجوع وكذا في في المعنى بيته ويد الصند بمعنى للفعل فنقول على الاول مرجع الجحد الى المعنى
اي رجوع اليه وعلى الثاني مرجع الجحد هو المعنى اي موضع رجوعه وتجعل ان يكون الرجوع به
بمعنى للفعل اي الرجوع اليه للجحد وهو المعنى وما ذكره رحمه الله من التفسير اي ما يلحق مصدر
انما هي التنبه وهو المصدر بمعنى للفعل لا المصدر بمعنى الحقيقة والرجوع عبارة عن
الا المصدر بالمعنى الحقيقة بدليل **قوله** الى الاحتراز ولولا يكن كلمة الى لم يحتمل المصدر بهذا
المعنى بل يتعين اسم الموضع او المصدر بمعنى للفعل وكلامه في ذلك حين لوضوح المقصود
قوله الى الاحتراز عن الخطاء كانه اراد به عدم الخطاء عن قصد على ان يكون
القصد فيه فيد المعنى لا المنفع فصح قوله ولا رتبها لانه على تقدير انشاء عدم الخطا
عن قصد مما يكون خطاه وربما لا يكون خطاه لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد
ولا التقديرين لا يكون بليغا اما الاول فلوجوب الخطاء واما الثاني فلا تنافي القصد
فان دفع ما يترتب عليه ايراد الاحتراز عن الخطاء ان لا يخطأ فلا وجه لادراجها

[illegible]

عندئذ لم يزل عدو الله المستبد يراى
مفترا لا انه ليس عدو الله المستبد في الدلالة الواحدة
غير معتق في اصل الدلالة معتق في الدلالة الواحدة
فليس يعلل النزاع في اعتبار الدلالة الواحدة في الدلالة
وعدم اعتبارها في الدلالة الواحدة في الدلالة الواحدة
نفسه الشاكرين عن الشيخ الرئيس لعدم التفريق
بين ارادة الحق وقهده مع ظهور ما عباد الله

على تقدير انتفاء عدم الخطأ يقطع بوجوب الخطأ فلا وجه لربما الدلالة على انه قد تكون
وان اراد محافظة نفسه عن الخطأ فاما ان يشترط فيها عدم الخطأ فلا حاجة
الى المحافظة لانه يكفي لوجوب البلاغة عدم الخطأ واما ان لا يشترط فلا اعتداد بخبر
المحافظة بدون عدم الخطأ كيف والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان الخطأ
بدون محافظة وتقدم مع وجوبها بان يخطأ مع المحافظة وبقي شيء وهو انه لما اراد بالاحتياط
عن الخطأ عد الخطأ عن قصد فقوله لا يتناول امرين وجود الخطأ وعدم الخطأ لا عن
قصد وعلى التقديرين ينتفى البلاغة فما وجه الاقتصار على الاول كما فعله رحمه الله حتى
احتاج الى كلمة ربما وكان الاولى ان يقول ولا كذا كذا للمراد بغير المطابقة او اذالة بالمطابقة
لكن لا عن قصد فلا يكون بليغا ويمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطأ امر ظاهر
مكتسب لا يمكن التمسك به ويستثنى الزامه على الخصم اما انتفاؤها مع وجوب المطابقة وعدم
لعدم القصد فلا يخرج عن خفاء وربما يلتقي بالاكتفاء فلذا اقتصروا على الاول ولا يصحوا هذا عن
شأنه لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالقصد مع المطابقة مطلقا من غير اشتراط قصد
ما يقرن بالقصد لا يعتد به عندهم اصلا يدل عليه تخطية على كرم الله وجهة قول من قال
من اللق في على لفظ اسم الفاعل ولذلك يشترط في الدلالة القصد فما فهم من غير قصد
لا يكون مدلوله عندهم فترك القصد لتقره فيما بينهم قول ويدخل وتغير الكلام الفصحى والافتقار
موضعا لفصح اللفظ وقول الى تغيير الفصحى فيتناول الكلام والكلمة فيستغنى عما ذكره رحمه الله من
تغير الكلام وتغير الكلام لمرتين احدهما الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات
على تغيير الكلام الفصحى واما تغيير الكلمات فامر يتوقف عليه تغيير الكلام ولولو توقف

تميز الكلام على تميز الكلمات لكن تميزها ما يتوقف عليه بلاغة الكلام والتميز الظاهر
 ان الضميمة في مضاحي الكلام والكلمة مشتركة لفظا فلما اريد باللفظ الضميمة ما يتناول
 الكلام والكلمة يكونان معا بين معنى المشتركة فتقدير اللفظ التزام الجمع للذات والمخاطب من
 غير ضرورة والتأويل بما يقع الاشتراك ايضا اليه من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا الحصول
 المطلوب بحمل الضميمة على الكلام لانه يدخل في تميزه تميز الكلمات **قوله** وقد سمي سهوا
 ظاهرا لان المقصود اثبات الاحتياج الى المعاني والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف
 عليها كما ان المرجع امران الاحتراز والتمييز للذات والاول يحصل بالمعاني والثاني
 بضمة يحصل باللغة والنحو والصرف والحس وهو تميز الغريب عن غيره وتميز ما
 ضعف التأليف او التعقيد اللفظي عن غيره وتميز مخالف القياس عن غيره وتميز
 المتعارف عن غيره والبعض الباقي وهو تميز ما فيه التعقيد المتعقبة عن غيره يحصل
 فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور الاربعة غير البعض الحاصل بالبياد
 بمعنى ان ما يحصل لا يحصل بها لثبوت الاحتياج اليه والاختفاء ان هذا البيان انما
 يحصل اذا جعل الضميمة عائدا الى ما بين ازيدك اذ لو جعل عائدا الى ما يدرك لم يعد
 الا ان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس اما ان لا يدرك في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل ان يكون
 مبنيا فيها فلا يثبت الاحتياج الى البيان **قوله** ان محض ضرورة وتلك هي المعاني السياسية
 والبدل لانه قد سبق ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم توابعها علم البلاغ وليس
 على ان المحض كان وعلم البلاغة وتوابعها ان محض ضرورة وتلك هي فنون وجعلنا ثلاثة لتوجه
 الظاهر عليه اذ يحسن ان يجعل اثنين احدهما وعلم البلاغة والاخر وتوابعها وان جعل للمعنى على هذا

في قوله والذات بل ما بين
 الاشتراك في جانب سدول وبما انه لا حاجة الى ان يلاحظ
 الجمع بين المعنى المشترك في الاستعمال كجوزان او ارباب
 اسمي بالضميمة فيمنع الاشتراك اللفظي بين
 متغيرتين المعنيين المقصودين غاية الامور ان يكون
 مجازا لكن باب الجواز غير مدود واداب بان التأويل
 آه ١٠٠ عجب في عدم تميز الابدان
 طارفت لا على تقدير عدم تميز المعنى
 يوجب كون جميع ما سوى التعقيد المتعقبة
 في كلامه كالفيد وعموم
 من ذلك لان اكثر ما يدرك

واصل الضميمة من اللغة والعلوم
 العلم الثلاثة في سوادها من العلوم الثلاثة
 في قوله والذات بل ما بين
 في العلمين على ان المحض ضرورة وتلك هي المعاني السياسية
 العلوم الثلاثة وهي العلوم الثلاثة في علم البلاغة
 وجعل الكتاب في ثلاثة فصول
 بار المعنى الثاني على هذا الاخر ايضا لانه يحتاج الى علم
 المقدمه العلوم وحمل الاخر على العلمين
 لا يتوجه النفع كما يفيد العلمين
 في قوله والذات بل ما بين

[illegible]

و لا تظن انه غير من الادال بالبدول كرازيد

لا نراك لم يسع حرام غير اعتبار حدث ^{لشئ} ولك ان تحصل العلم على الاغراض الدالة عليه ^{قوله}
بمثلة المفرد يعني ان المعاني ليس خبر البيان حقيقة بل كالحج منه لان رعاية
المطابقة لو اقتدر ^{على} البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه ان الايراد الذي
هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بحجج هذه البعد
لكفي ^{قوله} ملكة بقدرها الوجه ان يراد بالملكة ههنا كيفية راسخة للنفس يمكن بها من
مقتضى جميع المسائل بان يستخلص بها ما كان معلوما خيرا وبها فيها ويستخلص ما كان مجهولا
منها ولو حمل الملكة على ما يذكره في مراتب ادراكك من بملكة الانفعال من الضروريات
الى النظريات وهي العقل بالملكة ^{وهي} ملكة استحضار النظريات التي حصلتها او لا فمصدر
معرفة عندنا متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل الصحيح
اما الاول فظاهر اما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علمه بعد
علمه بالملك العلم بلا اشتراط ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت مخزونة
عنده وان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب فان من هو فقيه بلا كسب كافي خفيفة
والكسب هو ما الله لا يعير فلبعض المسائل على ما نقل عنهم ان الكتب وايضا كان الفقهاء
يحتاجون لمعرفة بعض المسائل بعد ما تحققت ففاهتهم بلا شك الى الاجتهاد
والكسب الجديد وكلامه رح في الشرح ما نل الى الثاني فهو حال قول ^{قوله} ويجوز ان
يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة وصغرها بالمعلومة اشارة الى وجه التحويل
فان الطاهر ان العلم حقيقة في الادراك عجزا في العتقاد عند المدركة ^{الاصول} اطلاقا
على القول ويجوز حقيقة فيها ارجح الجواز على الاشترار ^{شع} وكذا اطلاق العلم على الملك عجزا اطلاقا لا اشترار

[illegible]

[illegible]


على السبب او بالعكس وقد يقال ينبغي ان ينقاد العلم من اطلاق العلم على العلوم المدنية والشرعية
الملكية او القواعد من غير استعانة بقضية وهذا اية النقل فلنقل العلم فيها حقيقة عرفية
او اصطلاحية **قوله** ولا يستعمل المصنف في الجزئيات النظر انه اراد الجزئيات فقط
على ما عليه اصطلاح البعض من ان المعرفتي يقال لا ادراك الجزئي والعلم لا ادراك الكلي
يعني انه ان لفظ المعرفة ههنا على العلم جريا على هذا الاصطلاح فيتوجه عليه ان يشاهد
لفظ المعرفة ههنا لا يحتاج الى الجزئيات على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير
ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقا سواء كان ادراكا للجزئي او الكلي والجواب
ان المصنف ذكر في الايضاح وقد جعله كالشرح للتليخيص انه قبل يعرف دون يعلم
رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات
فشرح رحمه الله كلامه على وقف ما ذكره وقد يجاب بانه لما ترك لفظ العلم الى
المعرفة اقضى نكتته والجزئيات على هذا الاصطلاح يصح نكتته فبصير اليه **قوله**
يستنبط منه ادراكات جزئية النظر ان هذا التفسير مبني على اختصاص المعرفة بالجزئيات
فيناقش بان هذا انما يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من
جزئية المدرك جزئية الادراك لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً فنفسه قال
الحكماء انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب ان ادراك الجزئي
وان كان كلياً في نفسه لكنه كجزء لا ادراك كلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته ادراك
جزئية فجزئية المدرك يوجب جزئية الادراك لهذا المعنى فذلك استنبط رحمه الله
جزئية الادراك من لفظ المعرفة المختصة بادراك الجزئيات ولما كان **جزئية**

ولما كان اجزئية الادراك اعم من ان يكون اجزئية للدراك وكذا الواقع ههنا والادراك مستعلا
الغنى هو الاول فسر كما ذكرنا اجزئية بادراك الجزئيات فقال هم من كل فرد قبل هذه العبارة من
قبيل حذف العادون المعطوي كل فرد على اقل اربع في قوله تعزوه على الذي اذا ^{الاول}
لنقل قلبت اى وقت وحكى ابو زيد كالتبكي البنا اى ولينا وتروا فيه انه لو صرح بالغا
وقيل كل فرد في الجزء او ام يحسن فلا يحسن القول بخدفة وكانه زقيل بعد الضا اليه صورة
تعد الخبر في هذا حلوا مض تعد الحال نحو اطعمته حلوا مضاضا ورايته
اسود ابيض وضرب القوم واحدا واحدا **قوله** على اسير اليه في الفتح حيث قال في عز
الغاني على ما يقض الحال ذكره فان المدثور حقيقة هو الكلام لا نفس الكيفيات وقد سلفنا
لك ما يدفعه واما التصريح فيقول العلامة ذكر في شرح قول ضد الفتح وارتفاع شأن
في باب الحسن القبول والخطاطة في ذلك مجتبى دقة للمقام يليق به وهو الذي
مقضى الحال ان المراد عما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق
به هو مقضى الحال ما نتج من ان يصير صاحب الفتح لا يخط عتبه في الشارح حيث قال
بعد قوله وهو الذي سميته مقضى الحال فان كان مقضى الحال اطلاق الحكم فكذا وان
كان مقضى الحال كالحكم السند اليه فكذا وان كان المقضى انبائه الخ فان وقع قوله فان
كان مقضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي سميته مقضى الحال يصير بان مقضى الحال الذي
يعبر به المقام انما هو نفس الكيفيات فغير الشارح لا يطابق الشرح وقوله لا يصح القول انما هو
يطابق مقضى الحال قريبنا فيما سبق وجه هذا القول من كون المقضى نفس الكيفيات فكذا في احوال الاستاذ
احوال اللفظ بخرجا قبل المدور في التعريف لحوال اللفظ والاستاذ في احوال اللفظ وعما قيل

طع هو له ولا كان خبيثة
 الاوارك المعنى المذكور اعني الاضافه والافتراف الاوارك
 معني منع الشك كذا لا يكون الا مع اسم جبري كمن يمانه
 حبس العبد يزوي او لا او الاضافه بانها او باس
 اراين يا اخذ العطف او لا او الاضافه بانها او باس
 الاول المعنى كل فزمن ويزوي معجب كمن
 لا يصدق على الثاني كون المعنى كل فزمن ويزوي معجب كمن
 فزواني الان كيون توكيد العطف الاول فلا وجه للقول
 فزواني ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول
 فزواني ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول
 فزواني ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول

٤١

طع هو له ولا كان خبيثة
 الاوارك المعنى المذكور اعني الاضافه والافتراف الاوارك
 معني منع الشك كذا لا يكون الا مع اسم جبري كمن يمانه
 حبس العبد يزوي او لا او الاضافه بانها او باس
 اراين يا اخذ العطف او لا او الاضافه بانها او باس
 الاول المعنى كل فزمن ويزوي معجب كمن
 لا يصدق على الثاني كون المعنى كل فزمن ويزوي معجب كمن
 فزواني الان كيون توكيد العطف الاول فلا وجه للقول
 فزواني ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول
 فزواني ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول
 فزواني ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول

[illegible]

فكذب الموجبة منها مطافاً ويصدق السالبة لذلك لخالف النسبان في الأولى نوافقه
 في الثانية فالشارح دفع ذلك بأن نسبة الخارجية تعتبر في أحد الأزمنة ففي الخبر
 يعتبر نسبة الخارجية المعتدلة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
 المعتدلة والاستقبال فيصدق من الخبر لا يجابى ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبال
 ويكذب منه ما لا يطابقها وكذلك في الخبر السلبى توضيحه انه اذا كان المراد بثنى الخارج نسبة
 الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشراج بقوله من غير قصد الى كونه دلاله على نسبة حاصلة وقد افصح
 عن خلاصه من قال الصدق والحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام واقعة والكذب عدل
 فالخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال والداخل ما يكون في الماضي فلو ما يكون في
 وان كان المراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال
 لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لاها فتعتبر
 على حسابها بالنسبة الكلامية وقد نقل عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا
 في أحد الأزمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستقبال لا خارج له فلا يكون خبراً ومنشأ التوهم
 الغفول عن ان النسبة الخارجية تعتبر على حساب نسبة الكلام بحسب الأزمنة
 فنبه على ذلك بقوله في أحد الأزمنة فالدفع التوهم وانت خبير بان ذلك معنى على
 ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام ولا بالخبر الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة
 الواقعة في نفس الكلام يبين طرفي نسبة الكلام فافهم قوله وان لم يكن نسبته خارج لذلك
 اى تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء

فكذب الموجبة منها مطافاً ويصدق السالبة لذلك لخالف النسبان في الأولى نوافقه
 في الثانية فالشارح دفع ذلك بأن نسبة الخارجية تعتبر في أحد الأزمنة ففي الخبر
 يعتبر نسبة الخارجية المعتدلة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
 المعتدلة والاستقبال فيصدق من الخبر لا يجابى ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبال
 ويكذب منه ما لا يطابقها وكذلك في الخبر السلبى توضيحه انه اذا كان المراد بثنى الخارج نسبة
 الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشراج بقوله من غير قصد الى كونه دلاله على نسبة حاصلة وقد افصح
 عن خلاصه من قال الصدق والحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام واقعة والكذب عدل
 فالخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال والداخل ما يكون في الماضي فلو ما يكون في
 وان كان المراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال
 لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لاها فتعتبر
 على حسابها بالنسبة الكلامية وقد نقل عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا
 في أحد الأزمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستقبال لا خارج له فلا يكون خبراً ومنشأ التوهم
 الغفول عن ان النسبة الخارجية تعتبر على حساب نسبة الكلام بحسب الأزمنة
 فنبه على ذلك بقوله في أحد الأزمنة فالدفع التوهم وانت خبير بان ذلك معنى على
 ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام ولا بالخبر الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة
 الواقعة في نفس الكلام يبين طرفي نسبة الكلام فافهم قوله وان لم يكن نسبته خارج لذلك
 اى تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء

فكذب الموجبة منها مطافاً ويصدق السالبة لذلك لخالف النسبان في الأولى نوافقه
 في الثانية فالشارح دفع ذلك بأن نسبة الخارجية تعتبر في أحد الأزمنة ففي الخبر
 يعتبر نسبة الخارجية المعتدلة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
 المعتدلة والاستقبال فيصدق من الخبر لا يجابى ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبال
 ويكذب منه ما لا يطابقها وكذلك في الخبر السلبى توضيحه انه اذا كان المراد بثنى الخارج نسبة
 الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشراج بقوله من غير قصد الى كونه دلاله على نسبة حاصلة وقد افصح
 عن خلاصه من قال الصدق والحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام واقعة والكذب عدل
 فالخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال والداخل ما يكون في الماضي فلو ما يكون في
 وان كان المراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال
 لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لاها فتعتبر
 على حسابها بالنسبة الكلامية وقد نقل عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا
 في أحد الأزمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستقبال لا خارج له فلا يكون خبراً ومنشأ التوهم
 الغفول عن ان النسبة الخارجية تعتبر على حساب نسبة الكلام بحسب الأزمنة
 فنبه على ذلك بقوله في أحد الأزمنة فالدفع التوهم وانت خبير بان ذلك معنى على
 ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام ولا بالخبر الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة
 الواقعة في نفس الكلام يبين طرفي نسبة الكلام فافهم قوله وان لم يكن نسبته خارج لذلك
 اى تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء

قوله وهذا معنى وجوب النسبة الخارجية أى ما ذكرنا من وجوب النسبة فالواقع بين
 الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجوب النسبة الخارجية بشد
 الى ان ليس معنى الخارج ههنا ما ارادف الاعيان حتى يلزم كون النسبة من الامور
 العينية الموجودة فالاعيان بل معنى الخارج ههنا خارج الذهن أى الواقع في نفس
 الامر كما سيصرح به له ان الواقع هو الخارج الذي يكون لنسبة الكل والجزء
 توضحه انهم قالوا بوجوب النسبة الخارجية ههنا وبما يتوهم منه ان النسبة لا يكون
 الموجودة فالخارج وانه باطل لما قرر ان النسبة ليست بموجودة فالخارج وقد دفع
 ذلك بان معنى الخارج ههنا الواقع وخارج ذهن المتكلم والمخاطب اعني خارج الكلام
 لا ما ارادف الاعيان فلا يمتل وجوب النسبة الخارجية بهذا المعنى لما قرر ان
 ليست بموجودة فالخارج لان الخارج عنه بمعنى ما ارادف الاعيان وقد دفع
 بان معنى كون النسبة خارجية ههنا انه امر خارجي لا موجود خارجي فالخارج ههنا
 ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي ما قرر ان النسبة ليست بموجودة
 فالخارج لان الخارج ههنا ظرف لوجوب النسبة لا لنفسها وانبات ظرفية الخارج
 لا ينافي نفي ظرفية لوجوبها لان نفي الثانية لا يوجب نفي الاولى وانبات الاولى
 لا يستلزم انبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود فالخارج ظرف لنفس
 الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا لوجوب الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا خارجيا
 فان الموجود الخارج ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفا
 لنفسه وفي قولنا الوجود ليس بموجود فالخارج ظرف لوجوب الوجود

على قوله فان وقع أى ان نفس الامر
 بيني وبينك لا ينفك عن قطع النظر عن الاعيان
 فذا هو الذي خارج النسبة الخارجية الموجودة في الاعيان
 كون النسبة بين الامور العينية الموجودة في الاعيان
 معنيين الدين واستافا واما على قوله
 بعد ان ثبت ان النسبة بين الامور العينية
 على قوله وانما يلزم ان النسبة بين الامور
 فبما ان الدين في الخارج ١٣ مولى محمد
 معنيين الدين في الخارج ١٣ مولى محمد
 هذا التفسير وما يتوهم الى ان يخرج امره في فان
 كن يدعي لازم بل يجوز ان يوجب النسبة الى دين
 الحكم والمخاطب او النسبة الى الكلام وعلى الدين
 لا يفسر في الاعيان
 رزوي

حكمه استارة الى ان المطابقة انما هي للحكم اولا وبالذات وللخبر انما هي
وبالعكس فضلا عن الخبر ان كان عبارة عن مطابقة الخبر للحكم كان حكمه مطابقة في
النسبة للحكم اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الحكم للخبر
فربما يسبق الى الوهم ان الصدق ثابت للخبر اولا وبالذات لان الصدق
ح كونه الخبر مطابقة للحكم وانه ثابت للخبر اولا للحكم لكن التحقيق
انه ح ايضا ثابت للحكم اولا لان مطابقة الحكم انما ثابت له اولا واما كون الخبر
مطابق الحكم فهو ليس عين مطابقة الحكم بل انما مبدؤه وهذا كما قيل
في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم
صفة الفاهم والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به ان فهم
المعنى من اللفظ اى كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة اللفظ وان كان
الفهم صفة الفاهم فيرد عليه بان فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة للفاهم
لكن له يعلق باللفظ والمعنى يصير نسبة مبدأ لصفتي اللفظ والمعنى
الى كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ **قوله**
فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام الظاهر انما هي التي يدل
عليها الخبر وكما مره في كتابه ينشأ انما هي وقوع النسبة
اولا لا وقوعها وينبغي عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواضح
النسبة المفهومة الخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتها مع اتحادها وتكرار دفعه
بان الوقوع له اعتباران احدهما انية مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواضع

[illegible][illegible]

والأخر كونه والواقع مع قطع النظر عن الكلام وما يدل عليه والواقع باخذ الاعتبارين
غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التقابل بين المتغيرين بالاعتبار وقد يختم ان
النسبة المفهومة التي مطابقتها الخارج صحتها انما هي ان يقع اي ادراك ان النسبة واقعة
ومطابقته للنسبة الخارجية بان يكون هو الوقوع لكونهما اثبتتين وعدم مطابقته
ايها بان يكون هو اللا وقوع لاختلافها اثباتا وسلبا وكذا حال القضية السالبة
فان النسبة المفهومة منها الاتزان اي ادراك ان النسبة ليست بواقعة ومطابقته
للخارج بان يكون الخارج اللا وقوع وعدم مطابقته اليه بان يكون الوقوع فالصدق
نطابقهما اثباتا في القضية الموجبة وانقضاء في السالبة والكلب فيهما يتخالفان
وانقضاء قول الله الان يقال انه كاذب وجب الاستبعاد للمفهوم الظاهر على نطق
الخبر للاعتقاد ان يكون ثمة اعتقاد ولا يطابقه الخبر على ما هو فالحديث رجوع
الى العيد وحال انما اعلنته ثبت عندنا رحمه الله ان الظاهر قائل بالحصري البينة ولا
فليكن هو من ينكر الاحتياط فيستغنى عن التزام ذلك البعد قول في المشكوك
خبر هو الحق كما ذكره في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون قائل
حكما بذلك الحكم بخلاف المدلول عن الدال في الدلالة اللفظية قوله فانه
جاءهم كاذبين الاخر لم يتعرض رحمه الله لبيان الاية اثبت للكلب لعدم نطقه
الاعتقاد مع مطابقة الواقع ولم يتعرض بحال الصدق كما تعرض في الشرح وكذا
وجه ان الاية لا تدل على ان الصدق مطابق للاعتقاد نطقا بخلافه ان يكون مطابقا لواقع
والاعتقاد جميعا كما هو في هذا الجاحظ ويكن تكذيبه تعالى للمنافقين باعتبار ان كلا

لم يطابق الواقع ولا اعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط
 بشكل وجه الاستدلال بالادلة لا يثبت ما هو المدعى من كون الصدق
 مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقته ويمكن ان يقال انه لا يكون العن
 من الاستدلال نفي مذهب الخصم والادلة تنفي كون الصدق مطابقة الواقع
 كما هو مذهب الجمهور لا هنا اثبت للكذب معها فلا يكون الصدق باضطرارة
 امين ان احتمال الصدق والكذب انفا قوا وان قيل بارتفاضها ولا يبعد ان
 ثبت بالادلة كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بان من اجل الكذب
 عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع ولا اعتقاد
 جميعا ومن اجل الصدق مطابقة ما لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
 فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون
 الصدق مطابقته فقط على ما هو مقتضى تعابلهما قوله بشهادة ان لا
 فلان قلت هذه الملوكلات تعيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه وهما
 المشهورية احتج كونه عليه السلام رسول الله لا تأكيد بشهادة المتابعين المدلول
 عليهم بقوله تشهد فلا يشهد هذه الملوكلات وتضمن مشهد الخبر المدعى بيقا
 انها وان دخلت على المشهورية لكنها تشعير بالشهادة عجيدها كامل وعندها
 هذا ولا وجب ان يجعل الخبر المدعى بيقا متضمنا لهذه الملوكلات لا لغيره تشهد
 ونفس الكذب في الشهادة بوجوه الشهادة باعتبار كون خبره متدنيا
 وجهه والحاشية قوله بل ونعجم الفاسد كما كان الكذب عدم مطابقة الواقع

على قوله ولا ينبغي كون صدق
 مطابقة الواقع كما هو مقتضى جوبه لا ينبغي ان يكون
 كلامه بل ان من ذلك كل الالام حيث قال ان من طابق
 لا غير الخبر صدق ما يدل بكونه ان لا يكون الصدق مطابقة
 بل على انه قوله لا يبعد ان ثبت بالادلة ان الصدق فقط مطابقة
 الاعتقاد فقط ومن ثمة ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 والصدق فانه ثابت ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 والصدق لا يثبت ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 فقط لا يثبت ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط

والوجه ان يقال قد علم من لادنى
 الكذب في قوله على ما لا يطابق الاعتقاد
 الصدق في قوله ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط
 ذلك ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط فثبت ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط
 ان هذه الشهادة بل لا يبعد من جميع قلوب المؤمنين ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط
 قوله لا تقوم الشهادة بيقا بكون الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 جوبه ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط

والا مع الاستعانة بالعلماء في الامور الشرعية والاعمال الدنيوية
والا مع الاستعانة بالعلماء في الامور الشرعية والاعمال الدنيوية
والا مع الاستعانة بالعلماء في الامور الشرعية والاعمال الدنيوية

فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك عديم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الاعتقاد
كان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد ولما نسب الكذب لهذا الى اعتقادهم الفاسد كان
المراد به عدم مطابقة الواقع واعتقادهم الفاسد بالكذب ليس لعدم مطابقة الواقع انما
امر بالناس لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع واعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
فبما يشكّل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول
الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لانهم ان كذب هذا الخبر
لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكره فلا يجوز ان يكون لعدم مطابقة الواقع في الاعتقاد
ولو قرر على وجه التسليم كما ذكره رحمه الله في الشرح اشكل دفع الاشكال فنامل
قوله مع الاعتقاد بانه مطابق الظاهر انه جعل قوله مع الاعتقاد حالا عن خبر
المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعه وقوله منه اى مع اعتقاد انه غير مطابق
مع ان الظاهر ان المرجع هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسّر باعتقاد انه مطابق يؤ
اختلاف الراجع والراجع وليس بوجه كيف وقد شنع رحمه الله بمثل ذلك في هذا
المقام على العمادة في شرح المفتاح ولا يبعد ان يرجع خبر مطابقة الواقع ^{على} خبر
قوله مع الاعتقاد ظرفا لظا المطابقة وقوله معه ظرف للضمير في عدمها باعتبار كونه
ممتارة بخبر المطابقة كما في قوله وما هو عنها بالحديث المتروك اعلمه الضمير باعتبار معناه
في الطرف فلا يتيسر جعل الحال عن خبر المبتدأ ولا اختلاف الراجع والراجع لكن شنع
ان يحل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى السلب الكلى اى عدم مطابقة
شئ من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد بما يمكن

[illegible]

واما ما كان اشراج او
 البهية في توافق الواقع والا اعتقاد
 فلان التوافق على الاحتفاظ بالاستدراك المذكور واما اذا
 لمطابقة التوافق فيظهر على حقيقة استدراك اعتقاد المطابقة
 المطابقة على التوافق مع الاستعداد والادراك استدراك اعتقاد
 شة قوله الاستدراك ان يفسر كقولنا انما لا نعلم احد
 فكذا كذب وايضا الكلام معناها ان يخرج من جملة
 والكذب لا في الاحتمال بل في حال التفرغ من احد
 يزود

هناك اعتقاده مطابقة الخبر فلا يتناول عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من وجوب
النفي الى العيد حتى يطابق ما ذكره رحمه الله من هذا الجحاط ان الكذب عند عدم مطابقة
الواقع مع اعتقاد غيره ولو حمل على معنى في الايجاب الكلي انفي الواسطة ودخل في الكذب
جميع استنباطه ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد متناولا للصحة عدم الاعتقاد اصلا
ولا دخل فيه فثمان منها وبقي القسمان الباقيان واسطة فيكون الواسطة اقل
ذكره رحمه الله وعلى تقدير الحمل على السلب الكلي تعميم عدم مطابقة الاعتقاد لعدم اصلا
يدخل في الكذب ايضا فهو واحد انقسام الواسطة وكان له ح ذهب الى ما ذهب اليه
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح بويده شوق ضرورة توافق الواقع ولا اعتقاد
ح اي حين مطابقة الواقع مع اعتقادها يقال استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة
الا اعتقاد لا يتوقف على الوقت المذكور ينبغي على تقدير التحالف ايضا لان العاقل اذا
اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر من افعال مطابق اعتقاده لانه انما
ما اعتقد مطابقا للواقع مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتنا للواقع فقد
هذا الخبر اعتقاده وحماية ما يمكن ان يقال ان ثبت الاستلزام على تقدير التحالف لا يمنع
تقليد التوافق اذ يكفي في ان يكون التوافق موجبا له ولا كذلك لان موافق الموافق للشيء
موافق له لكن ربما يتوهم عليه ان المستلزم هو مطابقة الواقع للموافق للاعتقاد لا
المطابقة وايضا التوافق انما يظهر في لحظة استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة لا
فتعليل هذا بذلك طرية في قول اي الاخبار حال الحجة الا انه ان يفسر يكون الخبر المذكور
خبر حال الحجة كما صرح به اخراجنا قال فرد هم يكن خبرا فيكون ان كان اظهر ان عدم

اعتقاد الصدق لا يوجب عدم ارادتهم الصدق بل حتى الزيد لا يبعد بخلافه
 الصدق وعدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم تجويزه لجان مجاز زوده
 ولا ينعقد واما الصريح الدليل اعتقاد عدم الصدق لانه ينفي تجويزه لا يقال لا يستلزم
 ما ذكره فضلا عن ان يكون ظاهرهما اشيع في قوله اظهر كونه رحمه الله قد اشار الى
 وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام اعتقاد الذي هو مبرحل على اعتقاد
 يعني ان صدق وخاتمة البعد عن اعتقادهم بحيث لا يمكن وثه فلا يريدونه باحتمال
 الزيد بل لما كان في كونه لا يستلزم ولا على هذا المعنى خفاء قال ولو قال لا
 اعتقاد عدم صدقه كان اظهر قوله وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاستناد
 لا يقال فاللازم تاسر اللفظ الموصوف بما ذكر باعتبار وصفه لكن لا شك انه باعتبار
 ذاته مقدم فاعتبار جانب الذات يقتضي تقدم الطرفين وجانب الثالث وان لم يتم
 على جانب الوصف فلا اقل ان لا يرجع عليه لانه يقال الما يبحث عن ذات الطرفين
 بل عنهما بما لاحظة الوصفين اعتبارا بجانب المبحث عنه وقد اشار الى ذلك بقوله
 ولا يبحث لاعتبارهما قوله لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به اشارة الى ان لللازمة
 بين العائدة ولازمها باعتبار العلم او الافادة او الاستفاداة لا باعتبار الوجوه لان الزوم
 باعتبارها منتف فلعلا ان وجوب الحكم لا يستلزم الخبر فضلا عن كون خبره كذا وكذا
 العائدة ولازمها نفس العليين او الافادتين او الاستفادتين اعني على المحاط بالحكم ويكون
 عالما به او افادة الخبر اياهما او استفادة المخاطب اياهما من الخبر في الزوم باعتبار الوجوه
 وفي تسمية مثل هذا الحكم اشارة الى ان وقع خلل مقد وهو ان هذا الحكم لما لم يكن حاصله من الخبر

لقد قلنا في هذا الموضع ان كل ما يستلزم
 استلزامه لا يوجب عدم ارادتهم الصدق بل حتى الزيد لا يبعد بخلافه
 الصدق وعدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم تجويزه لجان مجاز زوده
 ولا ينعقد واما الصريح الدليل اعتقاد عدم الصدق لانه ينفي تجويزه لا يقال لا يستلزم
 ما ذكره فضلا عن ان يكون ظاهرهما اشيع في قوله اظهر كونه رحمه الله قد اشار الى
 وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام اعتقاد الذي هو مبرحل على اعتقاد
 يعني ان صدق وخاتمة البعد عن اعتقادهم بحيث لا يمكن وثه فلا يريدونه باحتمال
 الزيد بل لما كان في كونه لا يستلزم ولا على هذا المعنى خفاء قال ولو قال لا
 اعتقاد عدم صدقه كان اظهر قوله وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاستناد
 لا يقال فاللازم تاسر اللفظ الموصوف بما ذكر باعتبار وصفه لكن لا شك انه باعتبار
 ذاته مقدم فاعتبار جانب الذات يقتضي تقدم الطرفين وجانب الثالث وان لم يتم
 على جانب الوصف فلا اقل ان لا يرجع عليه لانه يقال الما يبحث عن ذات الطرفين
 بل عنهما بما لاحظة الوصفين اعتبارا بجانب المبحث عنه وقد اشار الى ذلك بقوله
 ولا يبحث لاعتبارهما قوله لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به اشارة الى ان لللازمة
 بين العائدة ولازمها باعتبار العلم او الافادة او الاستفاداة لا باعتبار الوجوه لان الزوم
 باعتبارها منتف فلعلا ان وجوب الحكم لا يستلزم الخبر فضلا عن كون خبره كذا وكذا
 العائدة ولازمها نفس العليين او الافادتين او الاستفادتين اعني على المحاط بالحكم ويكون
 عالما به او افادة الخبر اياهما او استفادة المخاطب اياهما من الخبر في الزوم باعتبار الوجوه
 وفي تسمية مثل هذا الحكم اشارة الى ان وقع خلل مقد وهو ان هذا الحكم لما لم يكن حاصله من الخبر

قبله لم يصح إطلاق فائدة الخبر عليه **قول** لو كانوا يعلمون أي من اشتراؤه ماله والأخرى
من خلاف أي ليس لهم علم بذلك لأن كلمة لو تجعل المذهب متغيراً وبالعكس فتبقى علم
بذلك وقد أتبته **فصل** الآية لا يقال لا يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به العلم الأول بل
أنه منزل منزلة اللازم على معنى لو كانوا من أهل العلم والمعرفة وإن لم يكن منزلاً فالظاهر
أن متعلقه هو مضمون نفس ما شترأ على هو الشائع في مثل هذا الذكي وهذا البضون ليس
مضمون من اشتراؤه ماله **والأخرى** من خلاف لأن مضمون الأول عدل للثانية وذلك
الشراء ومضمون الثاني وجوب غاية الضرورة على ما يدل عليه لفظ **بشئ** الموضوع للذم العام
والجفاء وتغاير ما يدل **وانتفاك** كما في المباهج فالعلم بالأول لا وجوب العلم بالثاني ولا
بالثاني موجباً للعلم بالأول فلا حاجة إلى ما ذكر من التذييل أنه يقال ينزل للثانية منزلة
اللازم لا يضار البية الاضرورة وداع وليس فليس لو سلم فللمقصود حاصل لأن عدل كونه
من أهل العلم بوجوب علمهم بالحكم المذكور ومعنى من اشتراؤه الشئ من فعل ذلك ليس به
نصيب في الأخرى أصلاً وهذا غاية المذمومة ونهاية السوء على ما يفيد كلمة **بشئ** وليس
أنه لا نصيب له في ذلك الفعل الخبيث ما ذكره ولو سلم فالعلم بما أعوا به خطأ أنفسهم فإذا لم
يكون نصيب على ذلك كان غاية والمذمومة ولما كان الغلبة في تنزيل العالم عبادة الخليفة
الجاهل بها باعتبار تنزيل العلم منزلة الجهل من غير دخول محض فائدة الخبر ولا زها
وذلك شاهد من الكلام المجيد لما كان الغلبة في تنزيل العلم منزلة الجهل باعتبار
تنزيل جو الشئ منزلة عدل من غير دخول محض العلم والجهل ووجه شاهد من القرآن
في كلامه **المشارة** إلى الله على من نعم من ظاهر كلام المفتاح أن الآية الأولى من آل النعمان

[illegible]

في قوله والى بوجه كلام من
 بوجه قال نعم بوجه كلام من
 بوجه قال نعم بوجه كلام من
 بوجه قال نعم بوجه كلام من

من تنزيل العالم بالفاصلة منزلة الجاهل طوا الى وجهه كلام المصنف استحجبه **قول**
 اذ هيست في الرمي اولا وانتهت ثانيا لا اعتبار خطابي وهو ان ما يترتب على رمية سلك
 من الاخر خارج عن حد ما يترتب على افعال البشر وينبغي ان لا يغرس النفي والمثبت بما يفيد
 تباينهما كما قبل المثبت هو الرمي بطريق الكسب والنفي هو بطريق الخلق لانه بعد سرت
 تغايرهما لاجل الحاجة الى التنزيل والظاهر ان من لم يذهب الى التنزيل اختار ذلك لتخصيص
 ومن ذهب اليه فله مندرجة عنه ومن جعل الاثبات نظرا الى الصو^{رة} والنفي نظرا الى الحقيقة
 فان ارد بيان الحاصل بعد التنزيل فهو وجه ولا فقيه ما قلنا **قول** اي كما يكون عالما بوجه
 النسبة محتمل ان يريد بالحكم الصديق اي ادراك ان النسبة واقعة اولا ومعنى خلوه^{هون}
 عن الحكم عدم انضافته به وان يريد به وقوع النسبة اولا وقوعها ومعنى خلوه عنه عدم
 ادراكها به وعلى الاول لا بد من الاستخدام بان رايهم فيه الحكم بمعنى وقوع النسبة
 اذ لا معنى للتردد في الصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلوه^{هون} الزهر عن الحكم عدم الصديق
 لعدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول عدم تصو^ر ايضا لانه يستغنى عن قوله والتردد فيه
 لان التردد فيه بوجوب تصو^ر ونفي تصو^ر سابقا بنفي التردد فيه واذا عرفت
 ما ذكرنا ظهر فساد القول بانه لا حاجة الى ذكر التردد فيه لان الخلوع الحكم يستلزم
 الخلوع عن التردد فيه لان التردد فيه بوجوب تصو^ر اما اذا اريد بالحكم الصديق فلا ان
 التردد لم يعتبر في الصديق بل في الحكم بمعنى وقوع النسبة فالخلوع عن الصديق لا يوجب
 الخلوع عن التردد ووقوع النسبة ولان فرض ان التردد في الصديق فهو انما يوجب تصو^ر الصدق
 لا حصوله لا يعني الخلوع الصديق لجواز ان يكون متصو^ر للصديق لا مصدرا

ولا يخفى ان من ذهب الى التنزيل اختار ذلك لتخصيص
 من ذهب اليه فله مندرجة عنه ومن جعل الاثبات نظرا الى الصو^{رة}
 والنفي نظرا الى الحقيقة فان ارد بيان الحاصل بعد التنزيل فهو وجه
 النسبة محتمل ان يريد بالحكم الصديق اي ادراك ان النسبة واقعة اولا
 ومعنى خلوه^{هون} عن الحكم عدم انضافته به وان يريد به وقوع النسبة اولا
 وقوعها ومعنى خلوه عنه عدم ادراكها به وعلى الاول لا بد من
 الاستخدام بان رايهم فيه الحكم بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى
 للتردد في الصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلوه^{هون} الزهر عن الحكم
 عدم الصديق لعدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول عدم تصو^ر ايضا
 لانه يستغنى عن قوله والتردد فيه لان التردد فيه بوجوب تصو^ر
 ونفي تصو^ر سابقا بنفي التردد فيه واذا عرفت ما ذكرنا ظهر فساد
 القول بانه لا حاجة الى ذكر التردد فيه لان الخلوع الحكم يستلزم
 الخلوع عن التردد فيه لان التردد فيه بوجوب تصو^ر اما اذا اريد
 بالحكم الصديق فلا ان التردد لم يعتبر في الصديق بل في الحكم
 بمعنى وقوع النسبة فالخلوع عن الصديق لا يوجب الخلوع عن التردد
 ووقوع النسبة ولان فرض ان التردد في الصديق فهو انما يوجب
 تصو^ر الصدق لا حصوله لا يعني الخلوع الصديق لجواز ان يكون
 متصو^ر للصديق لا مصدرا

فالحلو عن الصادق لا يوجب الحلو عن التردد فيه لجواز اجتماع الحلو عن الصدق مع التردد
في الصادق بأن يكون متصفاً وأما إذا اريد وقوع النسبة فلان معنى الحلو عنه عدم
الصدق به وانه لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم منه الحلو عن التردد فيه والمراد بالحكم في
قوله بل التحقيق ان الحكم لم نفس الصدق والضمير في قوله والتردد فيه راجع الى متعلق
الصدق وهو وقوع النسبة على سبيل الاستخدام وهذا ربما يرجح ارادة الصادق من الحكم
المدكور والمن قول^ه لكن المذكور في دلائل الاعجاز والشيخ قال الشيخ في كمال
الاعجاز ان مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط الخ ويمكن توجيهه بانه
لا يبعد هذا الاشتراط في التاكيد بان الحكمها علم في التاكيد ومفيدة لغايتها فيجوز ان
يقيد حسن الاثبات بما يبدل ذلك الشرط بخلاف سائر الموكلات وعلى هذا يندفع عنه
ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للفقهاء حيث حكموا بحسن التاكيد في مقام
التردد سواء وجد هذا الشرط او لا نعم انه قد فرق بين ان وسائر الموكلات وهم لا يصح
بذلك الفرق لكن نقله رحمه الله كلام الشيخ على ما ذكر في هذا الكتاب ^{على} بل
انه حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان قوله مستند على ان
تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة يعني انه نسب التكذيب في المرة الاولى الى جميع المرسل
مع ان التكذيب فيما اثبتان وجهه بانه لما كان المرسل للاثنين والثلاثة ولحدا وهو
عيسى عليه السلام والمرسل به هو الكلام الذي ارسل به الاثنين والثلاثة واحداً كما
تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى متعلق بذكره ولو جعل
متعلقاً بقوله قال الله تعالى فخرج الى هذا الغداة فانه متعلق بعيسى عليه السلام المذكور وهو

سے قول کہیں نہیں آتا وہ مال کہیں نہیں پڑھیں کیوں
کہاں کہیں علی غلات ہاں ہے یہی ہمارا مان کہیں
یہودی ال ال کہیں لایستیم کہیں ان قول کہیں
وہاں کہیں کہیں کہیں کہیں کہیں کہیں کہیں کہیں

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible]

۱۲
 فی العدد من قیاس
 منج اخلو ولا یجب ان یكون نصافیة
 ۱۳
 عصبه
 قوله فاختار عبارة آیه و یقول ان فی تحقیق
 و منسب مجاز عقلی فینذ و السبابة الاول
 ۱۴
 احسن و الذی اختار ان یزید علی ما تحقیق و اما
 ۱۵
 مجاز ۱۶ مع لایس
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

عليه قوله تعالى قال لعنتموه يا عبادة الشرح قوله لعنتموه
 عليه قيل لعنتموه يا عبادة الشرح قوله لعنتموه
 اتنا الى ان من ياتوا من السبعين سنين
 على الفادة كما حقق في شرح الكشاف
 الشرح ان العبارة السابقة في بيان
 فاعمل على العبارة السابقة في بيان
 اللام من الانفصال على ما هو الظاهر
 عليه فترى ان الانفصال على ما هو الظاهر
 للعدول عن كلامه عليه السلام
 شتمه الله اريد بسبيل العبادة يعني ان العبادة عبارة
 هو قوله تعالى على سبيل العبادة يعني ان العبادة عبارة
 من الكلام من المعنى الذي لا يكون بالعبادة
 كما اريد به عبادة الله
 من الحصر كما يشع في عبارة الشرح فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس

عن المحقق استعمل عبارة الشرح فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس
 لذلك ليقب وجه المنع عليه وإن أمكن دفعه بكلف **قوله** نقول للعقل لمن لا يعرف
 حاله وهو يخفي آمنه قبل هما يتدان ذكرنا على سبيل العادة ولا نضع استغناءً لما لا
 حقيقة أيضاً وأنت خير بان المحاطب إذا كان عارفاً بحال القائل أنه معترى ليعتبر
 كونه حقيقة لمجازاً من جعل القائل علم المحاطب قرينة على أنه لو ريد ظاهرة نعم وقبل يكفي
 أحد العقيدين لأنه إذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة فطواؤاً إذا عرفها لكن
 يخفي آمنه لأنه لا ينصب قرينة على عدم إرادة النظر لم يعد **قوله** أي والحال أنك
 خاصة إشارة إلى أن تقدير المسند إليه للتصريح بما قيد به لأنه لو علم المحاطب أيضاً
 أن يعلم علم المتكلم بذلك أيضاً ولا على الأول لا يكون حقيقة لكان القرينة الصادقة
 بل إن كان الإسناد للملابسة كان مجازاً وعلى الثاني يكون حقيقة فتخصيص المتكلم بعلم
 بعدم المجيء باعتبار أنه على تقدير علم المحاطب بيقين كونه حقيقة لا باعتبار أنه على هذا التقدير
 لا يكون حقيقة **قوله** ومجازاً في الأبيات أعنا سمع أنه يمكن هذا الجواز والنفي
 أيضاً لما ذكره الله في الشرح إن المجاز في النفي مداره على المجاز في الإثبات فإن كان
 مجازاً كان النفي مجازاً **قوله** أي غير الملازمة يظهر التقييد بالملازمة فائدة **قوله** من الحقيقة
 أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل نقل عنه رحمه الله في المحواشي إن من في قوله
 من الحقيقة بيانية وفي قول من العقل ابتدائية أي نظام موضع من العقل هو
 ينبغي أن يكون بحيث يكون على ما هو عليه في العقل والنظر من كلامه روح الله يجعل كلمة
 في قول من العقل حمله ليؤول ولا يبعد أن يجعل صلا له على معنى تلك الموضوعات جمع

اللامضية متعقبات قول من في المفعول
والبنى المفعول كقولك انزلت من السماء
انما كان مبنيا له كل ذلك في الالف
ولمفعول فكيف نفهم هذا التعقيب من
ولمفعول بل امتن الله على عباده
ولمفعول بل امتن الله على عباده
ان الزاد الاستناد الى غير جامل
الاستناد الى غير جامل والى غير
في البنى المفعول والى غير جامل
فجواز انارة الى انه اريد بالاستناد
استناده تعقبية ما سبق فلا تغفل
نور

اليه من العقل أى يحكم العقل به ويجوز أن يجعل من الأول في من الحقيقة صفة ليؤول
ايضا على معنى تطلب بعض عايرج اليه الحقيقة أى ينقل اليه منها لا من كثرة وأما جعل
من الثانية بيانية فكذلك وأما التفسير الشيخ رحمه الله على تطلب الحقيقة بل ضم اليها الموضوع المذكور
لان مذهبه ان الجواز العقل لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذ لو يكن هناك حقيقة
لم يستقم تطلب الحقيقة **قوله** واستغن عن المفعول معه ان اراد به انه لا يسند الى المفعول
معه باقيا على حاله فكذلك المفعول به وان اراد انه لا يسند اليه اصلا وان اخرج عما كان
عليه فعليه منع ظاهر الجواز ان يرفع الحشدة في استسقاء الماء والخشبة على العطف
على الفاعل فيكون مسندا اليه كما يرفع زيد فضربت زيدا فيقال ضربت زيدا فيجعل
مسندا اليه والجاب ان المراد انه لا يسند اليه باقيا على معناه فانه اذا اسند
لربيق مقصود المصاحبة مع عمل الفعل بل الكونه مع عمل الفعل لان معنى المصاحبة
انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع وليسبق فالربيق بخلاف المفعول به فانه عند
الاسناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال للمفعول به
في الاصل طرح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تغييره بالمضن والمفعول معه
ما ذكر بعد الواو بمعنى مع او ما قصد المصاحبة مع عمل الفعل فالمفعول به الاصل
يقع مسندا اليه دون المفعول معه الاصل طرح **قوله** يعنى غير الفاعل الذى لا ينفصل
انما الرفع عن الضمير بذلك من اول الامر بل اثر التطويل حيث فسرهما بغير الفاعل
وللمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل والمفعول به لانه مكتبة وهى ان
المذكور سابقا للفاعل والمفعول مطلقا والضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق

من احوال الاسناد...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...

بعض من كون...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...

في المرفوع بان يجعل المرفوع المجاز الاسناد لا مطلق المجاز العقل او تعميم التعريف بان يراى
 بالاسناد مطلق النسب فيقتضى اول الاضافية ولا يقاكية واسناد بلفظ اللهم الى بعد الخ
 الثاني لان التبادر اطلاق الانفاظ المصطلحة هو معاينتها الاصطلاحية ولا ينبغي
 ان يدعى عليك وهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف المذكور على مطلق النسبة لا
 بل لا بد من حمل الاسناد المذكور سابقا في قوله هو الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز
 عقل على مطلق النسبة ايضا ولا لكان التعريف اعم من المرفوع اللهم الا ان يرتكب ان
 الضمير في قوله هو اسناده الى ملابس راجع الى مطلق المجاز العقل الذي هو قسم
 من الاسناد لا يذللج المطلق في المقيد اعم من ما جزئه البعض من كون القسم اعم
 من القسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد على مطلق النسبة ليصلح مطلق المجاز
 العقل اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد اعم من الصحيح واللازم من الكلام ليصلح التعريف
 للمطلق لان المرفوع يكون هو المقيد ايضا وان كان يمكن توجيهه **قوله** حيث جعل
 التناول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وذلك لانه قال نوقت خلاف ما عند العقل
 امتنع طر التعريف بنحو قول الجاهل اعمما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد التناول فخرج به
 ولا لكان التعريف مطر اعم من ذلك خلاف ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل
 في خلاف ما عند العقل فقد خرج بقيد التناول وقد فهم ما ذكر من جعل السكاكي التناول لا
 الكذاب فقط فمراة انخرج قول الجاهل بقوله لا ما عند المتكذب والكذاب بقيد التناول
 ولا يجتمع عليه ان اخراج الكذاب بقيد التناول لا يوجب احتصاصه باخراجه مجاز
 ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكره لان المدعى ان السكاكي جعل التناول

انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...

من احوال الاسناد...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...
 انما هو في التبريد...

لا خارج الكذب فقط على معنى انه نسب الخواص الكذب اليه و لم ينسب اليه الخواص
 قول الجاهل لانه جعل قول الجاهل داخل في هذا القيد غير خارج به **قوله** وان
 المبدأ والمعيد الكماله على ذلك اما باعتبار ان من قال بامر الله وارادته وان افناء الشئ
 او شعر راسه وان طلوع الشمس ونحوها كل يوم يقع بذلك قال بانه المبدأ والمعيد والمنشئ
 والمغني لعدم القائل بالفصل وكان هذا دليل على سلام القائل واما باعتبار ان كون
 الانشاء بامره وارادته يدل على كونه مغنيا وان كون طلوع الشمس ونحوها بامره يدل
 على كونه منشئاً مبدئاً معيداً ومهابياً قس بان حمل الاسناد مبنى على المجاز فتر
 افناء قيل الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول مصير الى المجاز قبل اوانه ويمكن
 دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غير **قوله** باعتبار حقيقة الطرفين او مجاز
 ربما يتوهم ان الاستقام بهذا الاعتبار لا تجاوز اثنين وهما ان يكون الطرفين حقيقيين
 وان يكونا مجازيين لان القسمين الآخرين اعني ما يكون الطرفين مختلفين ليسا
 بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد الطرفين ومجازية الاخر بل القسمان الاول
 ليسا باعتبار احد الطرفين حقيقة الطرفين او مجازيتهما على ما يشعر به كلمة
 او بل باعتبار كليهما المعنى العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجاز
 بافراد الطرفين ولفظ الواو والجناب ان ترميع القسمة بهذا الاعتبار بمعنى انه
 بلا حظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار
 في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع
 القسمين الآخرين لان الطرفين في مجموعهما حقيقتان او مجازان ولا يضر عدم

قوله وان ما يدل على ان كل من سئل عن حقيقة الشئ قال بانه
 السبب والعيد او روي عنه قوله ليس في الشئ من القوة
 او انه فان اوان العبد الى المجاز فيمنع الاستقام لان
 والشئ راسه انما يحصل في من السبب او روي عنه قوله
 على المجاز فيمنع الاستقام على المجاز قبل اوانه فيمنع
 شئ قوله يمكن ان يكون في السبب الثاني نفس في القدر
 سئل عن حقيقة الشئ او روي عنه قوله ليس في الشئ من القوة

40
 الى عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مع خلق كونه نوحاً او غيره **قوله** هذا الاعتبار
 اي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما لا يكونان
 لا الا من من الاربعة لان القسمين الآخرين
 ليسا باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما لا يكونان
 فاقطع الاستقام في الاولين على مقتضى ما تقدم
 فاقطع الاستقام في الاولين على مقتضى ما تقدم
 فاقطع الاستقام في الاولين على مقتضى ما تقدم

عدا الشيء محال لان الواجب ان يكون التغيير فاعلاما اما النفس الغفل المذكور في غلط ان يبدل
نفسا واما المتعدي به نحو امتلاك الاناء ماء فان الماء لا يصير فاعلاما لا مبتدأ بل
لمتعدية وهو الملاك لانه مائي واما اللازمه نحو فخرنا الاصل عجبنا فان العين من متعدي
لا متعدي فيما نحن فيه مثل امتلاك الاناء ماء قول له وظن ان هذا كلامه وانما ذكره
الشيخ قال رحمه الله فشرح المفصاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب
بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس المقصود هنا الاقدام وتصيير بل الاقدام وصير
على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس الموجه هو هنا
اذا ما وتصير احق بطلبه فاكل وانما هو متوهم مقداره والمحقق للموجه هو القدم
والصير ورث لا غير هذا كلامه يعني انه وان ذكر الاقدام والتصيير لكن مقصود
هنا الاقدام وتصير وهو ميان غير موجهين وليس الموجه الا القدم والصير
واذا لم يوجد الاقدام والتصير لم يطلب بهما الفاعل ضرورة فلا يراد عليه نقل
عنه روح والحاصل اني انه اذا لم يذكر اقدام مع كونه مذكورا مقصودا كان هناك عجز
لغاي في المسئلة لا يحجز عقل في الاستناد اذ لا شك ان انتفاء المعنى في الواقع
لا يقدح في صحة استعمال اللفظ فيه كما تقول الاقدام المعدوم والمفهوم مثلا واذا
صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه ليركن مجازا في نفسه قطعا ولا يقاس هذا على
لفظ الاطفار المستعمل في الاطفار الموهومة على ما هو استعارة تخيلية عند السكاكين وان
مجاز قطعا عند لانه قياس مع الفارق لانه استعمال الاطفار في معنى وهي شبيهة
بالاطفار الحقيقية وانما هو غير ما وضع له لفظ الاطفار خيرا ما يخالف لفظ الاقدام فانه

[illegible]

على قوله لا في معنى الموضوع له وهو الاقدام المحقق لكن اعتبر وجهه على سبيل التوهم دون
 التحقيق وانما ذكر الاقدام ويستعمل في اقسام موهوم ولم يذكر القدم مع كونه موجودا حقيقيا
 لفائدة هي للمبالغة في صدقية المحي والقدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه القاء
 وجعل مقداً لا ولا شئ اكمل فيحصل القدم ومن المقدم بل انه هو المحصل لا يقال
 الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجه
 الاقدام مع كونه موهوماً فاعل حقيقي اذا السند اليه يكون حقيقة لانه يقال عينا
 الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم فحق اعتباره غنية **قوله** وهذا
 مبنى على ان المراد بعيشة الى اخره دفع لما يقال الاسناد المجازي عند المصنف

انما هو اسناد الصفة الى الضمير في راضية كالنسبة الوصية في عيشة راضية
 فيجب ان يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 من صحة ان يقال هو في عيشته راض صاحبها ووجه الدفع ان ضمير راضية هما
 هو للعيشة فالمراد بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشة ايضا
 فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب عيشة وبطلانه ظر ولعارة الماتن توضيحان
 بناء على ان المراد بلفظ عيشة المذكور فيه اما نفس العيشة او ضميرها بناء على اتحاد
 ولاولى اولى **قوله** وهذا اولى بالتمثيل لان المجاز عند المصنف انما هو اسناد الصائغ
 الى الضمير المستكن فيه العائد الى المزار فيجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ المزار ولم
 الضمير الى شئ حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه المناقشة لا تخرى في الآية
 وهو ظر فاما صم للتمثيل بمنارة صائر في الجملة بناء على ان المراد بالمزار وضميره واحد

على قوله لا في معنى الموضوع له وهو الاقدام المحقق لكن اعتبر وجهه على سبيل التوهم دون
 التحقيق وانما ذكر الاقدام ويستعمل في اقسام موهوم ولم يذكر القدم مع كونه موجودا حقيقيا
 لفائدة هي للمبالغة في صدقية المحي والقدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه القاء
 وجعل مقداً لا ولا شئ اكمل فيحصل القدم ومن المقدم بل انه هو المحصل لا يقال
 الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجه
 الاقدام مع كونه موهوماً فاعل حقيقي اذا السند اليه يكون حقيقة لانه يقال عينا
 الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم فحق اعتباره غنية **قوله** وهذا
 مبنى على ان المراد بعيشة الى اخره دفع لما يقال الاسناد المجازي عند المصنف

على قوله لا في معنى الموضوع له وهو الاقدام المحقق لكن اعتبر وجهه على سبيل التوهم دون
 التحقيق وانما ذكر الاقدام ويستعمل في اقسام موهوم ولم يذكر القدم مع كونه موجودا حقيقيا
 لفائدة هي للمبالغة في صدقية المحي والقدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه القاء
 وجعل مقداً لا ولا شئ اكمل فيحصل القدم ومن المقدم بل انه هو المحصل لا يقال
 الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجه
 الاقدام مع كونه موهوماً فاعل حقيقي اذا السند اليه يكون حقيقة لانه يقال عينا
 الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم فحق اعتباره غنية **قوله** وهذا
 مبنى على ان المراد بعيشة الى اخره دفع لما يقال الاسناد المجازي عند المصنف

فاذا اريد يا حدها معنى كان هو اريد بالآخر ايضا **قوله** عند القائلين بان اسماء الله اقرب
 توفيقية اشارة الى ما ذكره في الجواب عن هذا السؤال بان التوفيق على السمع انما يلزم
 ان لو قال السكاكي بالتوفيق لكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح بل انما
 عند القائل بالتوفيق كما عند غيره فلو كان الامر على ما زعم السكاكي لم يكن كذلك **قوله**
 والجواب ان مبنى هذه الاعترافات يتوجه عليه انه ان اريد المنسبة به ادعاء
 لاحقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما يسند حقيقة اليه المنسبة به بحقيقة
 لا ادعاء في الاثرى انه لما كان جعل الرجل الشجاع اسدا بطريق الادعاء والتاويل
 لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا اعلى الاصح فجعل الربيع بمنزلة القاعل
 الحقيقي ادعاء لا يجعل اسناد الانبات اليه حقيقة فان قلت اذا كان الربيع ممكنية
 يكون الانبات تخيلية والتخيلية عند السكاكي يجب ان لا يكون لمعناها فتقو حقا
 ولا عقلا كما ظفار المنية يقصد بها امر وهي شبيهة بالاطفار فكذلك ظفارها يقصد امر وهي
 شبيهة بالانبات ولا شك ان اسنادها الى الربيع بطريق الحقيقة يقال قد صرح
 السكاكي بان قرينة الممكنية في انبت الربيع وهو الانبات امر حقيقة فهو ممكنية بلا تخيل
 فانه ينفك كل واحد منهما عن الآخر **قوله** لعدم الحادث سابق على وجوده
 لا يقال كما ان الحادث عدم سابقا فله عدم لاحق وقد عرفت انما يدل على عدم
 اللاحق فان الحذف هو الاستقاط فلا يشترط عدم السابق بالاعتبار لانه يقال
 الاصل هو عدم السابق وهو الواقع هنا واما التعبير عما يدل على اللاحق فلنكتة وقتا
 فكانه ترك عن اصله ليشعر بان ذلك ليس على سبيل التحقيق كما ان قوله فكانه اتى به

سلك قوله بل مجازا على الواقع
 اشارة الى ما قلناه في بحث حقيقة توفيق السمع
 من ان الاستفاد من افق السمع لا يمكن
 من ان النفس في افق السمع لا يمكن
 على ان يشهد الابدان ما دخل في حيز السمع
 انما بالانبات فقط لا في حيز السمع
 سلك قوله فلو كان الامر على ما زعم السكاكي
 السابغ فلا ريب على عدم اللاحق
 ولا حظ لادون حال عدم
 44
 بالاجاب براسه لا يخفى في الواقع
 بما يدل على عدم اللاحق وقول السنف قد عرفت
 ان وجه عدم اللاحق وانكته هو ما فادوس
 الاعظم الشبه بالاجابة اليه ان السند اليه هو ان
 لا ف

28674

على ذلك حتى يذهب من التكلف " عبد الله بن
 سنان قال: قد يكون الرجل على التكلف في
 التكلف " عبد الله بن سنان قال: قد يكون
 على أن التكلف " عبد الله بن سنان قال: قد
 تكلف الذكور في ذلك " عبد الله بن سنان
 قال: قد يكون التكلف في الأول " عبد الله
 بن سنان قال: قد يكون التكلف في الأول
 وفي الثاني " عبد الله بن سنان قال: قد
 يكون التكلف في الأول " عبد الله بن سنان
 قال: قد يكون التكلف في الأول " عبد الله
 بن سنان قال: قد يكون التكلف في الأول

باعتبار ان وضعه على ان يعنى المتقدم فخذ المرجع متقدما حكما بوضع الضمير وذلك
 الضمير كما لضمير المجرى للمفعول مما بعد نحو به رجلا ومنه ضمير الشان والقصة وانما
 ارتكب مخالفة الوضع في هذا الضمير تخيلا لشان المرجع وتكميلا له في النفس بذكر
 شئ مبهم او لا حتى يشوق النفس السامع الى العيون عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب
 ومعنى التقدم حكما انك اذا قصدت الاجتام للتفخيم فتعقل المرجع في ذلك
 ولم تصرح به ليحصل التفخيم بتقديم المجرى ثم ذكر المرجع فخذ التعقل فحكم
 للمتقدم والاولى ان يجعل التقدم والحكمى اعم من ذلك حتى يتناول ما في نحو
 ضربى وضربت زيدا علم مذهب الصريين بان يقال التقدم الحكمى انك انك
 هناك شئ يقضى تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم التقديم وفي صورة التنازع
 انما ينصرف الفاعل والاول بعد ما لاحظنا تخصيص التالى بالاعمال والمعمول المذكور
 واقضى ذلك تعقل المذكور سابقا على الاضمار **قول** لان اصل وضعه لتعار على ان
 لعين قال الرضى لم يريد واجبة للمعصية ما وضع شئ بعينه ان الواضع قصد
 في وضعه واحدا معينا ولا لم يدخل في حد المعرفة غير اعلام اذ الضمير واسم
 الاشارة والموصول والمعروف باللام والمضاف الى احدها مما اتصل بكل
 معين قصد المستعمل بل اراد وما وضع ليس تعقل في واحد بعينه سواء كان
 ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع
 لاستعماله في شئ بعينه لكان اصح والمحقق على ان معناه ما هو المفهوم
 الظاهر منه والمضمرة اخواته وضعت لكل معين بضعاعا باعتبار ان لفظ الواضع

قوله تعالى ذلك نفس المذكور سابقا في قولك ضربت
 وضربت يندرج على هذا في قوله ضربت
 في قوله ضربت يندرج على هذا في قوله ضربت
 في قوله ضربت يندرج على هذا في قوله ضربت
 في قوله ضربت يندرج على هذا في قوله ضربت

۱۰۳
 و در حق آنکه در کتب مذکور است طول سخن نیست
 و در این سخن مختصر الا در این باب
 و در این باب این پنج نفر را می خوانند
 و در این باب این پنج نفر را می خوانند
 و در این باب این پنج نفر را می خوانند

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

انجزة على ان قد استدرج القلم عن مخشي هذا الحاشية الجليلة والعايق اللطيف المعروف
 بحاشية الجنان المتعلقة على شهر النخل المسمى غنجر المتعلق بالعدا القفازان في شهر صفر
 خمسة عشر سنة الف ومائتين واثنين وستين من هجرة النبي على صاحبها الصلوة والتحية ونسب
 على فراغ انطباج هذا الحاشية الجليلة في المطبع المجرى في شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
 سنة ثلث وثلاثين واصلها اللبيب الى قدزيتها بالبحر المحاشي العبدية مثل حاشية الفاضل البرزنجي
 هذه الحاشية وحاشية المختص على اللطول وحاشية الفاضل الاطروش عليه وغيرهما من
 وبما سمحت به حفاظكم واستغفرت من كتب هذا الفن ذلك بشاره خلد وشفيق حاجتي
 الشريفة زادهما الله شرفا وكرامة الخاوي الى **عجرا** اللهم اجعله كاسية الولي لحفظه عن
 شر الخفي والجليل وانا العبد للسكين **عجرا** معين الدين قهواز الله عيسى يوم
 آمين يا ارحم الراحمين

Philip Smith

Presented by
HAKIM CHATUR SING.
In memory of his Reverend father
RAJ KUMAR SINGH JEE OF NEW

مجموع مفردات من عرسل

٤٠	٤٠	هذا القول	هذا القول	=	١٥	يقيد	يفيد				
٤١	٤١	كل استنبأ	كل منها	=	١٨	يجب	يجب				
٤٢	٤٢	وان لا يكون	وان لا يكون	٩٠	٤	كثيرا	نقرا				
٤٣	٤٣	نسبة	نسبة	=	١٣	نظير	نظير				
٤٤	٤٤	نسبة	نسبة	٩٣	٨	اقتف	اقتف				
٤٥	٤٥	فبينهما	فيهما	=	١٣	هوله	ماهوله				
٤٦	٤٦	المتكلم	المتكلم	٩٧	٢	لا يكفي	يكنف				
٤٧	٤٧	الخارجية	الخارجية	٩٥	٢	لا انه	لا انه				
٤٨	٤٨	ومطابقته	ومطابقته	١٠٣	٣	خاطبه به	خاطبه				
٤٩	٤٩	ومطابقته	ومطابقته								
٥٠	٥٠	ولا يطابقه	ولا يطابقه								
٥١	٥١	بناء	بناء								
٥٢	٥٢	بحال	بحال								
٥٣	٥٣	اثبت	اثبت								
٥٤	٥٤	المشترية	المشترية								
٥٥	٥٥	الواقع	الواقع								
٥٦	٥٦	اعتقادكم	اعتقادكم								
٥٧	٥٧	لها	لها								
٥٨	٥٨	لا اعتقاد	لا اعتقاد								
٥٩	٥٩	تجزئه	تجزئه								
٦٠	٦٠	ينصف	ينصف								
٦١	٦١	المخبر	المخبر								
٦٢	٦٢	ربما	ربما								
٦٣	٦٣	انما يكون	انما يكون								